

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-11/6/2010

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2009

مقدمة للمجلس للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2010/6-A/1

19 May 2010

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>).

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيس الشؤون المالية ونائب المدير التنفيذي السيدة: G. Casar
رقم الهاتف: 066513-2885
لدائرة إدارة الموارد والمساءلة:

مدير دائرة التقارير المالية: السيد: G. Craig
رقم الهاتف: 066513-2094

رئيس فرع الحسابات العامة: السيدة: M. Bautista-Owen
رقم الهاتف: 066513-2240

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

بيان المحتويات

الصفحة	
4	عرض
5	مشروع القرار
7	القسم الأول
7	• بيان المديرية التنفيذية
16	• الكشف الأول
17	• الكشف الثاني
18	• الكشف الثالث
19	• الكشف الرابع
20	• الكشف الخامس
21	• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
59	• الملحق الأول
61	القسم الثاني
62	• رأي المراجع الخارجي
65	• تقرير المراجع الخارجي: مراجعة الكشوف المالية، 2009

يسر الأمانة أن تعرض الكشوف المالية لعام 2009 إلى جانب رأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وهذه هي المجموعة الثانية من الكشوف المالية التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً غير مشفوع بأي تحفظات على الكشوف المالية.

وتعرض هذه الوثيقة (WFP/EB.A/2010/6-A/1) على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من اللائحة العامة والمادتين 1-13 و 2-14 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وهذه هي المرة الثانية التي تقدم فيها الكشوف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.

وتقدم أمانة البرنامج منذ عام 2008 ردودها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدّم فيها تقرير المراجع الخارجي. وترد هذه الردود في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة (WFP/EB.A/2010/6-H/1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الكشف المالية السنوية للبرنامج لعام 2009، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من اللائحة العامة؛
- (2) يلاحظ استخدام 896 097 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2009 لتمويل مدفوعات الإكراميات ولشطب الخسائر النقدية، والسلف المقدمة إلى الموظفين والموردين؛
- (4) يلاحظ أن خسائر السلع بعد التسليم في عام 2009 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القسم الأول

بيان المديرية التنفيذية

مقدمة

1- وفقاً للمادة الرابعة عشرة -6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم إلى المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، وذلك للموافقة عليها. كما أقدم إلى المجلس تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لسنة 2009، مقترناً برأيه بشأن هذه الكشوف المالية وفق مقتضيات المادة 8-14 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

المعالم البارزة للأداء المالي وأداء الميزانية

ملخص

- 2- شكلت الفترة المالية 2008-2009 تحديات غير عادية للبرنامج والجهات المانحة والمستفيدين. فقد أثرت أزمة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود التي ظهرت في عام 2008 وما أعقبها من ركود اقتصادي عالمي شديد في عام 2009 تأثيراً عميقاً في البرنامج حيث أدى كل ذلك إلى ارتفاع عدد المستفيدين وتكاليف العمليات.
- 3- وبرغم هذه التقلبات فقد أنهى البرنامج عام 2009 وهو في مركز مالي قوي. وقدمت الجهات المانحة مستوى قياسياً من الدعم في عام 2008 (5 038 مليون دولار أمريكي) استجابة للنداءات العالمية العاجلة. واستمر هذا الدعم القوي في عام 2009 برغم الأزمة المالية، حيث بلغت قيمة المساهمات 4 205.2 مليون دولار أمريكي، وهو ثاني أعلى مستوى للمساهمات في تاريخ البرنامج. وسمح هذا الدعم القياسي من الجهات المانحة للبرنامج بالتوسع لتلبية الاحتياجات المتزايدة والوصول في عام 2009 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في العمليات.
- 4- وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يثبت البرنامج ما يحصل عليه من مساهمات كإيرادات عندما يتلقى التأكيد الكتابي لهذه المساهمات، بينما يثبت النفقات عند تلقي البضائع أو الخدمات أو عندما يتم تسلم السلع. وهناك دائماً فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات النفقات. لذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في أي سنة من السنوات تشمل أرصدة الصناديق في نهاية السنة السابقة (النقدية، والمساهمات المؤكدة و لكن غير المتسلمة، ومخزونات الأغذية، إلخ) والمساهمات الجديدة المؤكدة كتابة خلال السنة. وبناء على ذلك قد تكون النفقات في سنة ما أعلى أو أقل من إيرادات المساهمات مع قيام البرنامج باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.
- 5- وفي ضوء رصيد الموارد المتاحة في نهاية عام 2008 والموارد الإضافية المقدمة من الجهات المانحة في عام 2009، بلغت نفقات البرنامج 4 228.1 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 534.6 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 14 في المائة عن عام 2008 (3 693.5 مليون دولار أمريكي).
- 6- ونظراً للوضع السائد في الصومال حيث أدى انتشار النزاعات وفقدان السلطة الحكومية إلى جعل عمليات الرصد والرقابة العادية مسألة بالغة الصعوبة وشكلت تحديات دفعت بالبرنامج إلى أن يعيد تقدير إجراءاته باستمرار، حيث تم تنفيذ سبع

عمليات للمراجعة وثلاث عمليات تحقيق قام بها المفتش العام على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وبناء على أحدث التحقيقات التي أجراها المفتش العام في خريف عام 2009، اتخذ البرنامج عددا من الإجراءات وعمليات الرقابة الجديدة، وفي يناير/كانون الثاني 2010 أوقف البرنامج عملياته في جنوب الصومال عندما أصبح من المستحيل الحفاظ على المعايير وأعمال الرقابة بسبب المخاطر وتدهور أوضاع الأمن. وفي 10 مارس/آذار 2010 أصدر فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال، الذي أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن 1853 الصادر في عام 2008، تقريرا تضمن ادعاءات بشأن ضوابط البرنامج وأشار إلى ارتفاع معدلات اختلاس الأغذية. وبينما وجدنا جوانب عديدة من عدم الدقة في تقرير الفريق وأوضحنا ذلك بدقة في رسالة وجهت إلى لجنة مجلس الأمن عملا بقراري مجلس الأمن 751 و1907 الصادرين في عامي 1992 و2009 على التوالي بشأن الصومال وإريتريا فقد أعلنت على الجميع أن البرنامج يرحب بأي عمليات تحقيق مستقلة في هذه المزارع. ويتفق ذلك مع ممارساتنا حيث نقوم بعمليات تحقيق ومراجعة منتظمة في المناطق العالية المخاطر، مثلما حدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونفذنا التوصيات المتعلقة بتحسين النظم السائدة. وأتوقع اتخاذ عدد من الإجراءات الإضافية خلال الأشهر الستة القادمة وسيبدأ تنفيذ العديد منها في الأسابيع القليلة القادمة من أجل التصدي لهذه القضايا، ويشمل ذلك إجراء مراجعة شاملة لعمليات التنفيذ والرقابة المحسنة وتنفيذ عمليات التحقيق التي قامت بها وحدات البرنامج للقرائن التي طرحها فريق الرصد. وينظر المجلس أيضا في طلب إجراء مراجعة خارجية لأعمال الرقابة المذكورة.

الأداء المالي

- 7- في عام 2009 بلغ مجموع الإيرادات 4 373.3 مليون دولار أمريكي بانخفاض قدره 709.9 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 14 في المائة عن المستوى القياسي المرتفع للإيرادات الذي بلغ 5 083.2 مليون دولار أمريكي في عام 2008. وتألقت إيرادات عام 2009 من مساهمات (4 205.2 مليون دولار أمريكي) وإيرادات صرف العملات (44.2 مليون دولار أمريكي) وعائد الاستثمارات (38.7 مليون دولار أمريكي) وإيرادات أخرى (85.2 مليون دولار أمريكي).
- 8- وشملت إيرادات مساهمات عام 2009 مبلغا قدره 3 445 مليون دولار أمريكي كمساهمات نقدية و760.2 مليون دولار أمريكي كمساهمات عينية. ويمثل مجموع إيرادات المساهمات البالغ قدره 4 205.2 مليون دولار أمريكي انخفاضا بمبلغ 832.8 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 17 في المائة عن إيرادات المساهمات المؤكدة في عام 2008 والتي بلغت قيمتها 5 038 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك فإن إيرادات المساهمات الفعلية على مدى الفترة المالية 2008-2009 (وقدرها 9 243.2 مليون دولار أمريكي) فاقت الإيرادات المتوقعة بمبلغ 8 400 مليون دولار أمريكي حسب آخر تحديث لخطة الإدارة للفترة 2008-2009.
- 9- وبلغ مجموع نفقات عام 2009 ما يعادل 4 228.1 مليون دولار أمريكي بزيادة 534.6 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 14 في المائة عن نفقات عام 2008. ويرجع السبب في زيادة الإنفاق إلى زيادة الأنشطة التشغيلية للبرنامج في عام 2009، وهو ما يتضح من ازدياد كمية الأغذية الموزعة في عام 2009 مقارنة بعام 2008، واستخدام الإيرادات المستلمة في عام 2008. ومن بين مجموع الزيادة في الإنفاق، خصصت نسبة 71 في المائة للسلع الغذائية الموزعة وما يرتبط بذلك من خدمات. وارتفعت كمية السلع الغذائية الموزعة في عام 2009 بما يعادل 900 000 طن متري، أي من 3.9 مليون طن متري في عام 2008 إلى 4.8 مليون طن متري في عام 2009، وهو ما يشكل زيادة نسبتها 23 في المائة.
- 10- وانخفض فائض الإيرادات على النفقات إلى 145.2 مليون دولار أمريكي من 1 389.7 مليون دولار أمريكي في عام 2008 نتيجة للعوامل الرئيسية الثلاثة التالية:

- ◀ انخفاض إيرادات المساهمات بمبلغ 832.8 مليون دولار أمريكي من 5 038 مليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 4 205.2 مليون دولار أمريكي في عام 2009؛
- ◀ زيادة الإنفاق بما قيمته 534.6 مليون دولار أمريكي من 3 693.5 مليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 4 228.1 مليون دولار أمريكي في عام 2009؛
- ◀ ارتفعت إيرادات البنود غير التشغيلية الأخرى بمبلغ 122.9 مليون دولار أمريكي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى سعر الصرف الإيجابي حيث انخفض سعر الدولار في عام 2009 مقابل معظم العملات الأخرى (66.1 مليون دولار أمريكي) واستخدمت المكاسب استثمارات البرنامج (48.3 مليون دولار أمريكي) وإيرادات أخرى (8.5 مليون دولار أمريكي).

المركز المالي

- 11- النتيجة التراكمية لأداء البرنامج تفيد بأنه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، وحسبما ورد بالتفصيل في الكشف الأول - كشف المركز المالي للبرنامج، بلغ رصيد الصندوق والاحتياطي 4 058.1 مليون دولار أمريكي منه مبلغ 3 042.7 مليون دولار أمريكي يتعلق بمشاريع البرنامج المبينة باعتبارها صناديق فئات البرامج. ويتعلق الرصيد بالحساب العام والحسابات الخاصة، والاحتياطيات والعمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية.
- 12- وبافتراض أن المستوى التشغيلي لعام 2010 حسبما ورد في التحديث الأول لخطة الإدارة 2010-2011، فإن رصيد الصندوق المتعلق بمشاريع البرنامج البالغ قيمتها 3 042.7 مليون دولار أمريكي تمثل قرابة 7 أشهر من الأنشطة التشغيلية.
- 13- وبصورة إجمالية فإن الرصيد النقدي (النقدية، ومعادل النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل) التي يحتفظ بها البرنامج لتغطية احتياجاته الإجمالية ارتفعت بما يعادل 3 12 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 22 في المائة من 1 432.4 مليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 1 744.4 مليون دولار أمريكي في عام 2009. ويتفق ارتفاع الرصيد النقدي مع زيادة مستوى عمليات البرنامج.
- 14- وشملت النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل للبرنامج شريحة صناديق فئات البرامج البالغ قيمتها 969.4 مليون دولار أمريكي وغطت قرابة أربعة أشهر من الأنشطة التشغيلية.
- 15- وبلغ مجموع المساهمات المستحقة القبض في عام 2009 ما يعادل 2 045.6 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل زيادة طفيفة قدرها 15.3 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 1 في المائة من المساهمات المستحقة القبض في عام 2008 والتي بلغت قيمتها 2 030.3 مليون دولار أمريكي. وانخفضت قيمة المساهمات المستحقة القبض في خلال سنة واحدة بما يتفق مع انخفاض إيرادات المساهمات. وارتفعت قيمة المساهمات المستحقة القبض بعد سنة واحدة بمجرد اتخاذ بعض الجهات المانحة ترتيبات بالتعهد بمساهمات لفترة متعددة السنوات. ويبلغ إجمالي متوسط فترة التحصيل ستة أشهر.
- 16- وفي عام 2009 انخفض مخزون السلع الغذائية لدى البرنامج بما قيمته 279.7 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 28 في المائة عن قيمتها في عام 2008 بسبب انخفاض الكمية المحتفظ بها وانخفاض أسعار السلع العالمية. وبلغت كمية السلع الغذائية في مخازن البرنامج في نهاية 2009 ما يعادل 1.4 مليون طن متري أي بانخفاض نسبته 16 في المائة من الرصيد المحتفظ به في نهاية عام 2008 والذي بلغ حجمه 1.7 مليون طن متري.

17- ووفقاً لمعدل توزيع السلع المتوقع في عام 2010 يوجد تحت تصرف البرنامج ما يعادل استهلاك 3 أو أربعة أشهر من السلع الغذائية في المخازن.

أداء الميزانية

أساس الميزانية

18- الكشف الخامس – كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، يلقي الضوء على أداء البرنامج فيما يتعلق بالميزانية حسب ما هو محدد في خطة الإدارة لفترة السنتين 2008-2009. وتستند أرقام الميزانية الواردة في الكشف إلى الاحتياجات وتعبير عن مجموع ميزانيات المشاريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي أو تقع ضمن السلطات المفوض بها وتستخدم الميزانية (المبالغ الفعلية) عندما تعقد الالتزامات.

19- وعُرضت الميزانية الأصلية لعام 2009 المقدرة بمبلغ 2 707.7 مليون دولار أمريكي على المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وفيما بين ذلك التاريخ ونهاية 2009، توسع برنامج العمل لكي يعبر عن التغييرات في قاعدة تكاليف البرنامج، أي الزيادة العالمية في عام 2008 لأسعار السلع والوقود، المقترنة بسوء المحاصيل بسبب الجفاف الذي أدى إلى زيادة أسعار السلع المحلية وانخفاض الكمية المتاحة من الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت النزاعات الجديدة والمستمرة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان مما أدى إلى الحاجة إلى متطلبات جديدة للمشاريع أو التوسع فيها. وبلغت قيمة الميزانية النهائية لعام 2009 ما يعادل 6 493.1 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 3 785.4 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 140 في المائة.

الأداء الفعلي للميزانية – المبالغ الفعلية المستخدمة من الميزانية

20- في عام 2009 استخدم البرنامج 3 783.8 مليون دولار أمريكي، أي 58 في المائة من المجموع النهائي لميزانية عام 2009. وينعكس معدل الاستخدام في معدلات استخدام مختلف عناصر التكاليف، فقد استهلكت ميزانية السلع الغذائية 54 في المائة بينما بلغت نسبة استهلاك النقل الخارجي 37 في المائة، ونسبة النقل البري والتخزين والمناولة 70 في المائة، وبلغت نسبة استهلاك تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى 61 في المائة، وتكاليف الدعم المباشرة 62 في المائة. ويرجع التفاوت في استهلاك عناصر التكلفة المختلفة من الميزانية إلى عدد من العوامل التشغيلية المختلفة مثل منشأ السلع المقرر مقارنة بالموقع الفعلي الذي تم فيه شراء الأغذية. ويمكن أن يكون لتغيير الموقع الجغرافي لمشروعات السلع تأثير إيجابي على ميزانيات السلع والنقل الخارجي والنقل الداخلي.

21- ومن المهم ملاحظة أن استخدام البرنامج للميزانية مقيد بقيمة وحجم وتوقيت المساهمات المؤكدة من الجهات المانحة. ففي عام 2009 بلغت ميزانية البرنامج النهائية 6 493.1 مليون دولار أمريكي تلقى منها مساهمات مؤكدة قيمتها 4 205.2 مليون دولار أمريكي أي 65 في المائة من متطلبات عام 2009. وينطوي نموذج عمليات الصندوق على فجوة زمنية بين موعد تأكيد الالتزامات وموعد تنفيذها بالكامل.

22- وازدادت الميزانية الأصلية المخصصة لدعم البرامج والإدارة في عام 2009 من 196.7 مليون دولار أمريكي إلى 294.6 مليون دولار أمريكي وفقاً لخطة الإدارة المعدلة في الفترة 2008-2009، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وتتألف الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة من 238.8 مليون دولار أمريكي في الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة ومبلغ 55.8 مليون دولار أمريكي لصناديق القدرات والصناديق الرأسمالية.

ويتألف الجزء العادي من ميزانية دعم البرامج والإدارة من المبلغ المعتمد وقدره 225 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ غير مستخدم لعام 2008 من هذه الميزانية وقدره 13.8 مليون دولار أمريكي الذي تم ترحيله إلى عام 2009، وبذلك يصبح المجموع المتاح للاستخدام في عام 2009 ما قيمته 238.8 مليون دولار أمريكي.

23- واستخدمت في عام 2009 كل ميزانية دعم البرامج والإدارة التي لم تكن استخدمت في عام 2008، وهي 13.8 مليون دولار أمريكي، واستخدم من الميزانية النهائية المعتمدة لدعم البرامج والإدارة في عام 2009 والبالغ قدرها 225 مليون دولار أمريكي ما يعادل 212.2 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 94 في المائة من الميزانية.

24- واستخدمت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 نسبة 70 في المائة من الميزانية الرأسمالية وميزانية بناء القدرات النهائية المعتمدة. ويمكن أن يعزى معظم الفارق إلى الاعتمادات غير المستخدمة التي كانت مخصصة لصناديق الأمن في إطار إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة والاعتمادات المخصصة لتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لم تنفذ بالكامل بعد.

تعزيز الشفافية والمساءلة

25- أعدت هذه الكشوف المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان البرنامج في نهاية عام 2009 هو الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة التي نفذت هذه المعايير. واستطاع البرنامج باعتماد وتنفيذ هذه المعايير أن يوفر معلومات مالية مفيدة وذات صلة أدت إلى تحسين الشفافية والمساءلة التي يدير بها البرنامج موارده. واتخذ البرنامج في عام 2009 خطوات كبيرة عديدة أخرى نحو زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة.

26- ووحدت بعض المهام المالية ضمن مسؤوليات نائب المدير التنفيذي لإدارة الموارد والمساءلة، ورئيس الشؤون المالية من أجل ترشيد إدارة موارد البرنامج. وأنشأ البرنامج أيضا لجنة تخصيص الموارد الاستراتيجية لتحسين اتخاذ القرارات الرسمية في الإدارة العليا بشأن تخصيص الموارد الاستراتيجية.

27- فضلا عن ذلك وعملا على مداومة وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2009 عمل البرنامج أيضا على دمج المعلومات والخبرات المكتسبة من تنفيذ المعايير في إدارة أعمالنا اليومية:

◀ بتنفيذ المرحلة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، أصبح العديد من أعمال البرنامج يدار آليا، وكان أهمها استخدام نظام تسجيل المخزونات وإدارتها. وأدى ذلك إلى تيسير تحليل وإدارة مخزونات البرنامج من السلع الغذائية في إطار جميع عمليات البرنامج الميدانية، وتمثل أسلوبا أكثر فاعلية في بيان رصيد السلع الغذائية.

◀ الحفاظ في عام 2009 على العديد من أفرقة العمل المتعددة الوظائف التي كانت قد أنشئت في أثناء تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2008. وعملت هذه الأفرقة التي تألفت من الموظفين المعنيين بالشؤون المالية والإدارية والتشغيلية من أجل التأكد من أن التغييرات التي أدخلت على أسلوب إدارة الأعمال حققت أثرا إيجابيا على قدرة البرنامج على المضي في الالتزام بهذه المعايير.

◀ تم أيضا ضم عدد من أعضاء فريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام 2008 إلى وحدات العمل قدر الإمكان في البرنامج، مما ساعد على ضمان تنمية القدرات التقنية التي اكتسبت أثناء إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البرنامج.

← واصل البرنامج أداء دور نشط في مساعدة وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة، وذلك بالمشاركة في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتشرف البرنامج باستضافة اجتماع مشترك في ديسمبر/كانون الأول 2009 عقده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر البرنامج في روما، اعترافاً بما أبداه البرنامج من مقدره قيادية في تنفيذ هذه المعايير منذ عام 2008.

28- يجري باستمرار تحديث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى تعبر عن أفضل الممارسات. ويقتضي الالتزام المستمر من البرنامج بهذه المعايير تركيزاً شديداً لضمان مواكبتنا للتطورات المهنية المستجدة في هذا المجال. ولم تصدر أي معايير جديدة من هذا النوع في عام 2009؛ ولكن منذ بداية عام 2010، صدرت أربعة معايير جديدة تتعلق بالصكوك المالية والمسائل غير المادية (المعيار 28: الصكوك المالية: العرض؛ والمعيار 29: الاستثمارات المالية: الإثبات والقياس؛ المعيار 30: الصكوك المالية: الكشف عن البيانات؛ والمعيار 31: الأصول غير المادية) ومن المقرر أن يسري المعيار 31 اعتباراً من عام 2011، بينما تسري المعايير الأخرى اعتباراً من عام 2013. والبرنامج ملتزم بتنفيذ هذه المعايير في أقرب وقت ممكن.

29- ويمثل التزام البرنامج المستمر بهذه المعايير وسيظل يمثل مسألة ذات أولوية. كما يمضي البرنامج قدماً في تحقيق أقصى أثر ممكن لهذه المعايير على مستوى الشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملياته. وسوف تنفذ في عام 2010 التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية الذي عرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام 2009.

30- وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من نظام WINGS في أول يوليو/تموز 2009، وعلى غرار جميع نظم الأعمال الجديدة فإن هذه العملية تحتاج إلى وقت لكي تتخذ صورتها النهائية. وقد أثار ذلك مخاطر محتملة فيما يتعلق باستمرار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والقطاع العام وتم التصدي لهذه المخاطر في عام 2009 على النحو التالي:

← رحلت جميع الأرصدة المالية من نظام WINGS الأول إلى نظام WINGS II (ونجز 2) خلال الفترة المالية. واعتمد البرنامج استراتيجية محددة وتفصيلية لترحيل هذه الأرصدة ضماناً لترحيلها بشكل كامل وسليم إلى المرحلة الثانية من نظام WINGS.

← خضع استكمال إدخال بيانات المعاملات المالية في المرحلة الثانية من نظام WINGS للرقابة الصارمة عبر إعداد وتحليل "آلية المتابعة المالية" الشهرية. وتلقي هذه الآلية الضوء على المخاطر المحاسبية المالية المحتملة التي يواجهها البرنامج على جميع المستويات سواء في المقر أو في الميدان. وأتاح استهداف المجالات التي حددتها أداة إدارة المخاطر ضمانات بتسجيل المعاملات المالية بالكامل عند إقفال الحسابات المالية في نهاية عام 2009.

إدارة المخاطر المؤسسية والمالية

31- في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي 2003 التزم البرنامج، كمسألة من مسائل حسن الممارسة، بتعزيز إدارة المخاطر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 وافق المجلس على سياسة البرنامج لإدارة المخاطر. ومنذ ذلك الحين اتخذ البرنامج عدة إجراءات لتعميم إدارة المخاطر في جميع أنشطته ويواصل تعزيز عملياته الداخلية باتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ المرحلة الثانية من نظام WINGS.

- 32- وضع البرنامج إطارا للرقابة الداخلية يشمل المراجعة الداخلية للحسابات، ووحدين للتفتيش والتحقق ولجنة لمراجعة الحسابات، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة في استخدام موارده وحماية أصوله. وقد قمتُ باستعراض نظام الرقابة الداخلية ونتائج فحوصات المراجعة الداخلية للحسابات.
- 33- يجري أيضا إعداد إطار إدارة المخاطر المؤسسية الذي يضم في صلبه التسليم بأنه لا ينبغي للبرنامج أن يقف موقف رد الفعل تجاه الأوضاع المختلفة، إنما يجب أن يتخذ خطوات استباقية نحو إدارة المخاطر. ويواصل البرنامج، تأسيسا على ما اتخذته من إجراءات من قبل في إدارة المخاطر، وضع الصورة العامة لإدارة المخاطر في المنظمة، التي تبين بصورة ملموسة أو مجسدة المخاطر الرئيسية التي تؤثر في تنفيذ استراتيجيتنا والوفاء بالمهمة المسندة إلينا. ويعرض هذا النموذج الأثر المحتمل والمخاطر الماثلة أمام البرنامج. ويعتبر وجود سجل شامل للمخاطر مسألة مصاحبة لهذا النموذج حيث يلقي الضوء على العمليات المعرضة للمخاطر ويسمح للبرنامج بتحديد الإجراءات المناسبة للتخفيف منها وتخصيص المسؤولية عن إدارة هذه المخاطر والتخفيف من أثرها. ويتضمن نظام إدارة المخاطر المؤسسية جزءا أساسيا هو نظام تصاعد المخاطر الذي سيمكن الإدارة العليا واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر من إطلاق الإجراءات المناسبة في هذا المجال. وسيؤدي تعميم هذا الإطار مع مضي الوقت إلى تمكين البرنامج من تحديد وتسجيل ومتابعة إجراءات تخفيف المخاطر والحفاظ على الحد الأدنى من القدرة على تحمل المخاطر المؤسسية. ومع حلول الفصل الثالث من عام 2010، سوف نشرع في مرحلة تعميم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج.
- 34- والأنشطة التي يضطلع بها البرنامج تعرّضه لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، وتعمل على تقليل الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج إذا تسنى ذلك.
- 35- تقوم وحدة مختصة في الخزانة المركزية بتنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة الاستثمار في البرنامج وبالاستناد إلى مشورة البنك الدولي. وتغطي السياسات المعمول بها مجالات المخاطر المالية المتعلقة بالنقد الأجنبي، وأسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية، واستخدام الصكوك المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة. كما لا يوجد تخوف من مخاطر عدم تصفية الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع عند استحقاقها.
- 36- وفي عام 2009 أصدر البرنامج مبادئ توجيهية وسياسات معدلة للاستثمار تبين مبادئ ومؤشرات استثمار الأموال الممنوحة و/أو التي عهد بها للبرنامج وغير المطلوبة بصورة مباشرة لتنفيذ البرامج. والهدف الرئيسي من السياسة الجديدة للاستثمارات هو الحفاظ على قيمة الموارد مع مراعاة تأمين الأصول والسيولة ومعدل العائد.
- 37- وتستخدم عقود أسعار الصرف الأجلة للتحوط لتقلبات سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي في نفقات دعم البرامج والإدارة المتعلقة بالمرتبات في المقر. وعملا بالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2009، أبرم البرنامج عقودا آجلة لشراء النقد الأجنبي مدتها 24 شهرا من أجل شراء خمسة ملايين يورو كل شهر بسعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي في يوليو/تموز 2009. وتشمل العقود الشهرية الفترة من يناير/كانون الثاني 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2011.
- 38- وبلغ مجموع استحقاقات موظفي البرنامج 278.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وطلب البرنامج مشورة خبير اكتواري مستقل لتحديد قيمة هذه الاستحقاقات. وتم حتى الآن تمويل 143.4 مليون دولار أمريكي

من هذا المبلغ وحمل على الصناديق والمشاريع ذات الصلة. أما الرصيد الباقي وقدره 135.3 مليون دولار أمريكي فلم يحمل بعد على الصناديق والمشاريع الفردية. وتعامل هذه الاستحقاقات كرسيد دائن في الحساب العام.

39- وبالإضافة إلى عملية التقييم الاكتواري، أجريت في عام 2009 دراسة عن إدارة الأصول والخصوم فيما يتعلق بخطة استحقاقات الموظفين. واستعرضت الدراسة استحقاقات موظفي البرنامج وتم تجنب الأموال الحالية لتغطية هذه الاستحقاقات والخيارات المقترحة لاستراتيجيات التمويل المستقبلية. واقترحت الدراسة خيارات لاستراتيجية التمويل بما يمكن البرنامج من توفير التمويل الكامل لهذه الاستحقاقات مع مضي الوقت. ويجري استعراض نتائج هذه الدراسة وسيعرض اقتراح جديد بشأن التمويل على المجلس التنفيذي للموافقة عليه في عام 2010.

الاستدامة

40- قيم البرنامج عواقب أي انخفاض محتمل في المساهمات في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما إذا كان هذا الانخفاض سيؤدي إلى تخفيض مقابل في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد النظر في أنشطة البرنامج المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن البرنامج لديه ما يكفي من الموارد للاستمرار في العمل على الأجل المتوسط. ولهذا السبب، فإننا سنواصل إعداد الكشوف المالية للبرنامج على أساس استمرارية العمل.

41- وما أكدته أعلاه تويده العوامل التالية: (1) زيادة الاحتياجات في خطة الإدارة للفترة 2010-2011؛ (2) الخطة الاستراتيجية المعدة للفترة 2008-2013؛ (3) الأصول الصافية بنهاية الفترة والمستوى القياسي للمساهمات التي تم تلقيها في 2009؛ (4) مستوى المساهمات المتوقعة لسنة 2010؛ (5) الاتجاه السائد في الدعم المقدم من المانحين والذي مكن البرنامج من مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

42- يشير الملحق الأول لهذه الوثيقة إلى مقر البرنامج الرئيسي وأسماء وعناوين المستشار العام، والخبراء الاكتواريين، والمصرفيين الرئيسيين والمراجعين الخارجيين.

المسؤولية

43- وفق ما تتطلبه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقاً لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية وأن هذه المعاملات، مقترنة بما يلي من الكشوف المالية والمذكرات المرافقة لها والتي تشكل تفاصيلها جزءاً من هذا التقرير، تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

- الكشف الأول - كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
- الكشف الثاني - كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
- الكشف الثالث - كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
- الكشف الرابع - كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

الكشف الخامس- كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
مذكرات على الكشوف المالية

Josette Sheeran
المدير التنفيذي

روما، 31 مارس/آذار 2010

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2008	2009	مذكرة	
			الأصول
			الأصول الجارية
972.3	1 162.2	1-2	النقدية ومعادلات النقد
460.1	582.2	2-2	الاستثمارات القصيرة الأجل
1 991.2	1 896.7	3-2	المساهمات المستحقة القبض
1 021.8	738.4	4-2	المخزونات
127.9	131.8	5-2	البنود المستحقة القبض الأخرى
4 573.3	4 511.3		
			الأصول غير الجارية
39.1	148.9	3-2	المساهمات المستحقة القبض
186.6	204.2	6-2	الاستثمارات طويلة الأجل
18.7	45.7	7-2	العقارات، والآليات والمعدات
30.9	43.6	8-2	الأصول غير المادية
275.3	442.4		
4 848.6	4 953.7		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
567.8	480.8	9-2	الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
29.0	24.4	10-2	المخصصات
16.2	23.3	11-2	استحقاقات الموظفين
613.0	528.5		
			الخصوم غير الجارية
224.3	255.4	11-2	استحقاقات الموظفين
111.2	111.7	12-2	القرض الطويل الأجل
335.5	367.1		
948.5	895.6		مجموع الخصوم
3 900.1	4 058.1		الأصول الصافية
			أرصدة الصناديق والاحتياطيات
3 621.6	3 792.0	1-7	أرصدة الصناديق
278.5	266.1	14-2	الاحتياطيات
3 900.1	4 058.1		مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

Josette Sheeran
المدير التنفيذي

روما، 31 مارس/أذار 2010



برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثاني
كشف الأداء المالي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2008	2009	المذكرة	
			الإيرادات
4 150.9	3 445.0	1-3	المساهمات النقدية
887.1	760.2	2-3	المساهمات العينية
(21.9)	44.2	3-3	فرق أسعار صرف العملات
(9.6)	38.7	4-3	عائد الاستثمارات
76.7	85.2	5-3	إيرادات أخرى
5 083.2	4 373.3		مجموع الإيرادات
			النفقات
2 198.1	2 380.4	1-4	السلع الموزعة
551.1	749.6	2-4	التوزيع والخدمات المتصلة به
555.1	617.8	3-4	الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
114.6	115.6	4-4	الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
237.4	303.5	5-4	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.7	6-4	تكاليف التمويل
2.4	12.5	7-4	المستهلكات
32.1	46.0	8-4	نفقات أخرى
3 693.5	4 228.1		مجموع النفقات
1 389.7	145.2		السلع الأساسية الموزعة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموع الأصول الصافية	الاحتياطيات	الفائض	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	المذكرة
3 900.1	278.5	1 389.7	2 231.9	
-	-	(1 389.7)	1 389.7	
-	(12.4)	-	12.4	14-2
12.8	-	-	12.8	14-2/6-2
145.2	-	145.2	-	2-7
158.0	(12.4)	145.2	25.2	
4 058.1	266.1	145.2	3 646.8	

31 ديسمبر/كانون الأول 2008

تخصيص فوائض 2008

تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2009

النقل من الاحتياطيات إليها

الخسائر غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد الصندوق

الفائض للفترة

مجموع الحركة أثناء السنة

مجموع الأصول الصافية



تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2008	2009	المذكرة	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
1 389.7	145.2		الفائض للفترة
(505.9)	283.4	4-2	(الزيادة)/النقص في المخزون
51.4	(37.3)	2-2	الخسارة/(المكاسب) غير المتحققة في الاستثمارات القصيرة الأجل
(787.3)	(15.3)	3-2	(الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض
34.5	(4.8)	5-2	النقص/(الزيادة) في البنود الأخرى المستحقة القبض
2.4	12.5	7-2	الاستهلاك والإهلاك
(0.5)	-	7-2	(الزيادة) في العقارات والآليات والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
105.2	(87.0)	9-2	الزيادة/(النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
9.6	(4.6)	10-2	الزيادة/(النقص) في المخصصات
12.4	38.2	11-2	الزيادة في استحقاقات الموظفين
0.6	0.6	12-2	الزيادة في القيمة المستهلكة من القرض الطويل الأجل
2.1	2.1	12-2	نفقة الفوائد على القرض الطويل الأجل
314.2	333.0		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
161.6	(84.8)	2-2	(الزيادة)/النقص في الاستثمارات القصيرة الأجل
0.1	0.8	5-2	النقص في الفوائد المتحققة المستحقة القبض
(14.8)	(4.8)	6-2	(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل
(18.5)	(35.6)	7-2	(الزيادة) في العقارات والآليات والمعدات
(16.9)	(16.6)	8-2	(الزيادة) في الأصول غير المادية
111.5	(141.0)		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
(2.1)	(2.1)	12-2	الفوائد المدفوعة على القرض الطويل الأجل
(2.1)	(2.1)		التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
423.6	189.9		الزيادة الصافية في النقدية ومعادلات النقد
548.7	972.3	1-2	النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة
972.3	1 162.2	1-2	النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ المحدد في الميزانية	المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي		المذكورة
		الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	
				6
				عناصر التكلفة
				الأغذية
1 428.1	1 676.8	3 104.9	1 142.2	
433.0	254.4	687.4	276.6	النقل الخارجي
395.1	903.8	1 298.9	675.5	النقل البري والتخزين والمناولة
171.7	272.8	444.5	128.4	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى
251.9	410.9	662.8	288.3	تكاليف الدعم المباشرة
2 679.8	3 518.7	6 198.5	2 511.0	المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة
12.8	226.0	238.8	183.4	التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة
16.7	39.1	55.8	13.3	الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات
29.5	265.1	294.6	196.7	المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة
2 709.3	3 783.8	6 493.1	2 707.7	المجموع

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

* أعدت على أساس الالتزام

مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

- 1- جرى إعداد الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات والقروض إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية لمسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 2- ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولمراعاة طبيعة أعمال البرنامج، فإن إيرادات المساهمات المؤكدة كتابياً تثبتت كمعاملات غير تبادلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23، الإيرادات كمعاملات غير تبادلية. ويعتبر البرنامج أنه بالرغم من القيود على استخدام المساهمات فإن تلك القيود لا تفي بتعريف الشرط الوارد في المعيار 23.
- 3- وقد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية التالية قبل مواعيد تنفيذها المطلوبة: المعيار 4 (المعدل): آثار تغير أسعار صرف العملات الإجمالية والمعيار 25: استحقاقات الموظفين.
- 4- طبقت الأحكام الانتقالية في عملية الإثبات الأولى للعقارات، والآليات والمعدات التي تم شراؤها أو التبرع بها قبل 1 يناير/كانون الثاني 2008. وتم إثبات ذلك بتكلفة الاحتياز مخصصاً منها الاستهلاك التراكمي، عندما تزيد الفترة المتبقية على حياة الأصول المستخدمة على خمس سنوات (المعيار 17).
- 5- أعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 6- والعملة المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. وتترجم المعاملات بغير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتترجم الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

- 7- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يحتفظ بها مدراء الاستثمار.
- 8- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة المردود الفعلي.

الصكوك المالية

- 9- تثبت الصكوك المالية عندما يصبح البرنامج طرفاً في أحكام الصك التعاقدية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل البرنامج لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

- 10- تقاس الأصول المالية المحتفظ بها للاتجار فيها بالقيمة العادلة وتدون أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظراً لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات البرنامج ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضاً كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.
- 11- القروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقداً وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومعادلات النقدية. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.
- 12- الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة تتضمن مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم البرنامج أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخرانة الولايات المتحدة المحتفظ بها في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.
- 13- الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشف تغيرات الأصول الصافية.
- 14- تثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

- 15- تُسجل السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تُقيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل.
- 16- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة⁽¹⁾ إذا قُدمت عيناً، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة البرنامج عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- 17- وتسجل السلع الغذائية باعتبارها أنفقت عندما يوزعها البرنامج مباشرة، أو عند تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها.

المساهمات والبنود المستحقة القبض

- 18- تثبت المساهمات عند تأكيدها كتابياً من جانب المانحين.
- 19- تعرض المبالغ المستحقة القبض صافية البنود المتعلقة بالانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.
- 20- وتُثبّت المساهمات العينية بالخدمات التي تدعم مباشرة عمليات وأنشطة موافق عليها، والتي لها أثر على الميزانية ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.

(1) تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

21- وتُقيم العقارات، والآليات والمعدات المتبرّع بها بقيمة السوق العادلة، وتُثبت كأصول ثابتة وإيرادات.

العقارات، والآليات والمعدات

22- تسجل العقارات، والآليات والمعدات بالقيمة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن العطب. ويرد استهلاك العقارات، والآليات والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات، والآليات والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

23- وتُثبت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتُقيم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

24- وتجري استعراضات الأعطاب لجميع الأصول سنوياً على الأقل.

الأصول غير المادية

25- تسجل الأصول غير المادية بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر بسبب الأعطاب.

26- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. و عمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المشتركة خارجياً	3
البرمجيات المطورة داخلياً	6
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

27- يُثبت البرنامج استحقاقات الموظفين التالية:

- ◀ استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- ◀ استحقاقات ما بعد الخدمة؛

← استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

28- وتشارك فئات معينة من موظفي البرنامج في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وصندوق المعاشات هو خطة استحقاقات محددة متعددة أبواب العمل ممولة بالكامل. والصندوق ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته من المركز المالي للخطة ومن أدائها على أساس المعيار 25 من المعايير المحاسبية للقطاع العام بقدر كاف من الوثوقية للأغراض المحاسبية، وهو يعامل هذه الخطة كأنها خطة مساهمات محددة.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

29- ترصد مبالغ للخصوم والرسوم في المستقبل عندما يكون لدى البرنامج التزام قانوني أو تقديري ناتج عن وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة البرنامج بتسويته.

30- أما الالتزامات الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، فيُبلغ عنها في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

31- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتياً أنشأت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقاً للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والنفقات.

32- وتعد الشرائح نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشاريع والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) صناديق الفئة البرنامجية؛ (2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ (3) العمليات الثنائية وحسابات الأمانة. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المتحفظ بها في نهاية الفترة.

33- وصناديق الفئة البرنامجية عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والنفقات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

34- أما الحساب العام فهو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة والدخل المتنوع، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محددة أو مشروع مفرد أو بمشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.

35- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق البرنامج. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

- 36- ويحتفظ بالاحتياطات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطات أخرى.
- 37- وللبرنامج أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، مع أنها تتمشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كنفقات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن إيرادات تكاليف الدعم المباشرة.

مقارنة الميزانيات

- 38- تعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزام والكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف النفقات على أساس طبيعة هذه النفقات بينما تصنف نفقات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والحسابات السنوية حسب عناصر التكلفة أو مصدر التمويل الذي حملت عليه هذه النفقات.
- 39- وافق المجلس على الخطة الإدارية لفترة السنتين وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.
- 40- ويقارن الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظراً للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

2008	2009
بملايين الدولارات الأمريكية	
96.6	124.2
66.1	44.5
688.2	761.1
121.4	232.4
972.3	1 162.2

النقدية ومعادلات النقد	
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	124.2
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	44.5
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	761.1
النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار	232.4
مجموع النقدية ومعادلات النقد	1 162.2

- 41- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة خلال مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2008	2009
بملايين الدولارات الأمريكية	
458.0	580.1
2.1	2.1
460.1	582.2

الاستثمارات القصيرة الأجل

الاستثمارات القصيرة الأجل

الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)

مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

42- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى ثلاث شرائح من الحواظ لكل منها أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. وقد خفضت مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 2008 بسبب التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية خلال الفترة المذكورة، ونظراً لاستمرار تقلب الأسواق المالية استمر تخفيض مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 2009.

43- تم الاحتفاظ بالاستثمارات التي لم تعد تتماشى مع المبادئ التوجيهية للاستثمار في البرنامج في حافظة "قديمة" منفصلة بهدف التخلص من هذه الأوراق المالية مع الأخذ في الاعتبار أوضاع السوق والقيمة الأساسية للأوراق المالية المذكورة. ونتيجة لسياسة التخلص النشطة من هذه الأوراق خفضت الحافظة القديمة من 136.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 45.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وخلال السنة عوضت المكاسب غير المتحققة في الأوراق المالية القديمة عن الخسائر المتحققة التي نجمت عن خفض مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل.

44- بلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 580.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (458 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). ومن هذا المبلغ خصص مبلغ 359.7 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمونها الحكومات أو الوكالات الحكومية (226.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)؛ وخصص مبلغ 120.9 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (100.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) كما خصص مبلغ 99.5 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية التي لا تساندها رهونات الوكالات والأوراق المالية التي تساندها الأصول (131.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

45- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة ورئي أن تعرض المشتقات للمخاطر مسألة غير مطروحة. وبلغت القيمة الاسمية لللكوك المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 87.9 مليون دولار أمريكي (29.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) وتغطيها المشتقات المقابلة التي تصفى في الوقت نفسه. وبذلك تعود القيمة الدفترية لهذه المشتقات إلى الصفر.

-46- يبين الجدول التالي تحركات حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

2009	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة	إضافات/(استقطاعات)	2008	
بملايين الدولارات الأمريكية						
580.1	37.3	(23.2)	11.1	96.9	458.0	استثمارات قصيرة الأجل
2.1	-	-	0.1	(0.1)	2.1	الحصة الحالية من استثمارات طويلة الأجل
582.2	37.3	(23.2)	11.2	96.8	460.1	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

-47- خلال عام 2009 ارتفعت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 122.1 مليون دولار أمريكي ومن هذا المبلغ يمثل 37.3 مليون دولار أمريكي صافي المكاسب غير المتحققة التي عرضت في كشف التدفقات النقدية تحت بند الأنشطة التشغيلية. أما رصيد هذه الزيادة الذي بلغ 84.8 مليون دولار أمريكي فقد عرض في كشف التدفقات النقدية تحت بند الأنشطة الاستثمارية.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2008	2009	
بملايين الدولارات الأمريكية		
1 991.2	1 896.7	التركيبة:
39.1	148.9	جارية
2 030.3	2 045.6	غير جارية
مجموع المساهمات المستحقة القبض		
2008	2009	
بملايين الدولارات الأمريكية		
1 951.1	1 925.0	المساهمات النقدية
229.6	282.4	المساهمات العينية
2 180.7	2 207.4	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص
(146.7)	(151.9)	مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات
(3.7)	(9.9)	مخصص لأغراض الحسابات المشكوك فيها
2 030.3	2 045.6	مجموع المساهمات المستحقة القبض

-48- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من تاريخ الكشف المالية.

-49- تبين المساهمات المستحقة القبض صافية المخصصات المتعلقة بانخفاض إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

- ← تستند مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات إلى الخبرة المكتسبة على مر الزمان. وهذا الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها يحدث عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل مشروع ما كانت المساهمة موجهة إليه أو عندما لا يكون هذا التمويل متاحاً؛
- ← تقدر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة ولم تدفع قبل تسويات إعادة التقييم:

النسبة المئوية	المساهمات المستحقة القبض ولم تدفع:
100	أكثر من أربع سنوات
50	بين 3 و4 سنوات
10	بين سنتين و3 سنوات

50- يبين الجدول التالي مكونات المساهمات المستحقة القبض:

2008		2009		سنة التأكيد
النسبة المئوية	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	بملايين الدولارات الأمريكية	
-	-	79	1 742.8	2009
88	1 920.4	18	400.5	2008
12	257.9	3	54.7	2007 وما قبلها
100	2 178.3	100	2 198.0	المجموع الفرعي
-	2.4	-	9.4	تسويات إعادة التقييم (لا توجد مساهمات مستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)
100	2 180.7	100	2 207.4	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص

- 51- مخصصات الحسابات المشكوك فيها تتعلق بالشطب المتوقع للمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد النفقات الفعلية، غير أنه لا يعود من المنتظر أن تقدم الجهات المانحة التمويل. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلاً من الحساب العام وموافقة من المدير التنفيذي لأي مبلغ يزيد على 5 000 دولار أمريكي.

52- فيما يلي تحركات مخصصات الحسابات المشكوك فيها في عام 2009:

2009	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2008	مجموع مخصصات الحسابات المشكوك فيها
بملايين الدولارات الأمريكية				
9.9	6.2	-	3.7	

- 53- لم تشطب أي مساهمات مستحقة القبض في عام 2009. وكانت الزيادة أو النقص في مخصصات الحسابات المشكوك فيها تمثل نفقات الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

54- فيما يلي تحركات مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات في عام 2009:

2009	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2008	
بملايين الدولارات الأمريكية				
151.9	34.4	(29.2)	146.7	مجموع مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات

55- في عام 2009 بلغ مجموع المستخدم من مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات ما يعادل 29.2 مليون دولار أمريكي ويرد بيان ذلك في كشف المركز المالي. وتمثل الزيادة أو النقص في مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات نفقات خلال الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

56- الجدولان التاليان يبينان تحركات المواد الغذائية وغير الغذائية خلال الفترة. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة مخزونات الأغذية التي تعبر عن رصيد الفتح والإضافات خلال الفترة ناقصاً قيمة السلع الموزعة ومخصص تلف الأغذية خلال السنة.

2008	2009	
بملايين الدولارات الأمريكية		
929.3	598.1	السلع الغذائية الحاضرة
75.1	125.5	السلع الغذائية الموجودة في النقل العابر
1 004.4	723.6	المجموع الفرعي للسلع الغذائية
(4.0)	(2.9)	خصم التالف من الأغذية
1 000.4	720.7	مجموع السلع الغذائية
21.6	17.9	المواد غير الغذائية
(0.2)	(0.2)	خصم التالف من غير الأغذية
21.4	17.7	مجموع المواد غير الغذائية
1 021.8	738.4	مجموع المخزون

2008	2009	مطابقة السلع الغذائية
بملايين الدولارات الأمريكية		
501.7	1 000.4	المخزونات الافتتاحية
2.0	4.0	الخصم – مخصص التالف
1 502.3	1 052.1	المشتريات من السلع الغذائية
831.5	694.8	المساهمات العينية المستلمة
365.0	344.7	النقل والتكاليف المتصلة به
3 202.5	3 096.0	مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع
(2 198.1)	(2 372.4)	مطروحاً منه: السلع الغذائية الموزعة
(4.0)	(2.9)	مخصص التالف من الأغذية
1 000.4	720.7	مجموع السلع الغذائية

- 57- فيما يتعلق بعام 2009 بلغت قيمة بنود السلع الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 380.4 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 372.4 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 8 ملايين دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية.
- 58- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.
- 59- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتعقب السلع، بالحصص المادي للمخزون وتقييم على أساس المتوسط المرجح.
- 60- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة، منها شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.
- 61- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن الجاهزة، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.
- 62- حدد مخصص للأعطاب لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. ويستند هذا المخصص إلى الخبرة السابقة وهو محدد بنسبة 0.4 في المائة من مجموع السلع الغذائية و0.9 في المائة من المواد غير الغذائية. وتقييم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع أية أعطاب أو تقادم. وفي عام 2009 بلغ مجموع السلع الغذائية التالفة 3.3 مليون دولار أمريكي ويرد بيان ذلك في كشف المركز المالي. وتعتبر الزيادة أو النقص في مخصص الأعطاب عن نفقات الفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي. ولم يحدث استخدام لهذا المخصص ولا أي زيادة أو نقص في المواد غير الغذائية في عام 2009.
- 63- يرد فيما يلي تحركات التوافق في عام 2009:

2009	الزيادة/النقص	الاستخدام	2008	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
2.9	2.2	(3.3)	4.0	المخصص الخاص بالتالف من الأغذية
0.2	-	-	0.2	المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية
3.1	2.2	(3.3)	4.2	مجموع المخصصات

- 64- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.4 مليون طن متري قيمتها 723.6 مليون دولار أمريكي (1.7 مليون طن متري بقيمة 1 004.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2008	2009	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
46.5	39.5	السلف المدفوعة للبانعين
20.6	21.7	السلف المدفوعة للموظفين
33.0	9.9	اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 11)
27.8	60.7	متنوعات مستحقة القبض
127.9	131.8	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى

65- والسلف المدفوعة للبانعين هي مدفوعات تقدم سلفاً عن توريد البضائع والخدمات.

66- والسلف المدفوعة للموظفين هي لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين.

67- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة في إطار الحسابات الخاصة، والفوائد المستحقة القبض، وضريبة القيمة المضافة عندما لا يتحقق الإعفاء المباشر واستردادها من الحكومات فضلاً عن القيمة العادية للعقود الأجلة للنقد الأجنبي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2008	2009	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
81.0	83.3	الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
(2.1)	(2.1)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
78.9	81.2	الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
70.4	74.5	السندات
37.3	48.5	الأسهم
107.7	123.0	مجموع السندات والأسهم
186.6	204.2	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

68- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم. وقد اشترت أوراق خزانة الولايات المتحدة (STRIPS) في سبتمبر/أيلول 2001 ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويحل أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-12)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل الأوراق هذه فائدة اسمية وقد اشترت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء وبالباغلة 5.5 في المائة حتى استحقاق كل من الأوراق. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات على القرض طويل الأجل.

69- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 94.1 مليون دولار أمريكي (105.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)

- 70- جاءت الزيادة في قيمة الاستثمارات طويلة الأجل في السندات والأسهم أساساً من تغير القيمة السوقية وكذلك، بدرجة أقل، من إعادة استثمار الفوائد المتحصلة خلال عام 2009.
- 71- وتجري استثمارات الأسهم من خلال خمسة صناديق إقليمية تتعقب تركيبة وأداء المؤشر العالمي لشركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI)، وهو مؤشر معترف به لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر العالمي (MSCI).
- 72- بلغت قيمة صافي الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل 17.6 مليون دولار أمريكي على النحو المبين في كشف التدفقات النقدية مع تسويتها في ضوء مكون المكاسب غير المتحققة وقدره 12.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009. ويبين الجدول التالي تحركات حسابات الاستثمارات طويلة الأجل في عام 2009:

2008	إضافات/إقتطاعات	الفوائد المستلمة/المستهلكة	صافي المكاسب/الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/الخسائر) غير المتحققة	2009
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>					
107.7	-	2.8	(0.3)	12.8	123.0
78.9	(2.0)	4.3	-	-	81.2
186.6	(2.0)	7.1	(0.3)	12.8	204.2

- 73- بلغ صافي التدفقات النقدية من الاستثمارات طويلة الأجل 4.8 مليون دولار أمريكي تتألف من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة التي سوف تستحق في الاثني عشر شهراً القادمة والبالغ قدرها مليوني دولار أمريكي على النحو المبين في كشف المركز المالي، و قيمة الفوائد المستلمة وقدرها 7.1 مليون دولار أمريكي وصافي الخسائر المتحققة البالغ 0.3 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. وتعامل السندات والأسهم طويلة الأجل على أنها متاحة للبيع. وفي إطار الاتجار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة حولت المكاسب غير المتحققة والبالغ قدرها 12.8 مليون دولار أمريكي إلى أصول صافية ويرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية.

المذكرة 2-7: العقارات، والآليات والمعدات

2008	إضافات	بنود تم التصرف فيها	الاستهلاك المتراكم	2009
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				

العقارات، والآليات والمعدات

المباني	الدائمة	المؤقتة	الحواشيب والمعدات المكتبية	التجهيزات والتركيبات المكتبية	معدات الأمن والسلامة	معدات الاتصالات
3.3	0.1	(0.3)	2.4	(0.7)		
2.0	4.5	-	5.5	(1.0)		
3.2	5.5	-	6.1	(2.6)		
0.2	-	-	0.1	(0.1)		
0.1	0.4	-	0.4	(0.1)		
0.4	1.0	-	1.0	(0.4)		

25.3	(5.4)	(0.6)	20.8	10.5	المركبات الآلية
0.5	(0.2)	-	0.4	0.3	معدات الورش
2.2	(1.1)	-	1.6	1.7	تحسينات المباني المستأجرة
2.2	-	-	2.2	-	الأصول الثابتة قيد الإنشاء
45.7	(11.6)	(0.9)	36.5	21.7	مجموع العقارات والآليات والمعدات

74- وخلال عام 2009 تمثلت الإضافات إلى العقارات، والآليات والمعدات في المباني المؤقتة، وأجهزة الحاسوب والمعدات المكتبية، والمركبات الآلية، وتحسينات المباني المستأجرة بالإضافة إلى الأصول الثابتة قيد الإنشاء. وبلغ صافي مجموع المشتريات بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها خلال السنة ما يعادل 35.6 مليون دولار أمريكي (19 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). ويرجع السبب الرئيسي في هذه الزيادة إلى التطبيق الكامل للسياسة المحاسبية المتعلقة بالعقارات، والآليات والمعدات. وترد إضافات أو تخفيضات العقارات، والآليات والمعدات في كشف المركز المالي بينما يرد الخصم ونفقات الاستهلاك عن الفترة في كشف الأداء المالي.

75- وتجري رسمة المباني، والتجهيزات والأثاثات، والمركبات، ومعدات الحواسيب، إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دورياً استعراض مستوى الحد الأدنى.

76- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2009 عن أي تراجع في قيمة العقارات والآليات والمعدات كما لم يشير استعراض التصرف في الأصول إلى التخلص من بنود من العقارات والآليات والمعدات بسبب عدم صلاحية هذه الأصول للاستخدام أو عدم إمكانية إصلاحها.

77- ولا يشكل مبنى مقر البرنامج جزءاً من العقارات والآليات والمعدات لأن البرنامج مستأجر المبنى يدفع نفقات الإيجار على أن تردها الحكومة المضيفة.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

2008	إضافات	بنود تم التصرف فيها	الاستهلاك المتراكم	2009
بملايين الدولارات الأمريكية				
30.9	16.6	-	(3.9)	43.6

البرمجيات المطورة داخلياً

78- تجري رسمة الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المعدة داخلياً حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسمة للبرمجيات المعدة داخلياً التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

79- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغ مجموع التكاليف المرسمة للمرحلة الثانية من نظام ونجز 2 ما قيمته 43.6 مليون دولار أمريكي مخصصاً منها مبلغ متراكم مستهلك قدره 3.9 مليون دولار أمريكي. وشملت التكاليف المرسمة تصميم نظام ونجز 2 وتنفيذه. ويتضمن كشف المركز المالي أي إضافة أو خصم في الأصول غير المادية بينما ترد النفقات المستهلكة خلال الفترة في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

2008	2009	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
182.2	143.1	الحسابات المستحقة الدفع للبايعين
72.4	91.2	الحسابات المستحقة الدفع للمانحين
14.4	9.2	منوعات
269.0	243.5	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع
298.8	237.3	المستحقات
567.8	480.8	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

80- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبايعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

81- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشاريع المقفلة، رهناً بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

82- أما المستحقات فهي خصوم تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها للبرنامج خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير أو لم يتفق رسمياً عليها مع الموردين.

المذكرة 2-10: المخصصات

2008	2009	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
29.0	21.0	مخصص إعادة الأموال للمانحين
-	3.4	مخصصات متنوعة
29.0	24.4	مجموع المخصصات

83- ترد فيما يلي تحركات مخصصات إعادة الأموال للمانحين في عام 2009:

2009	الزيادة/النقص	الاستخدام	2008	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
21.0	25.7	(33.7)	29.0	مخصصات المبالغ المعادة للمانحين

84- أدت زيادة أو خفض مخصصات إعادة الأموال بما قيمته 25.7 مليون دولار أمريكي إلى خفض إيرادات المساهمات النقدية على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ويقدر هذا المخصص بمستوى إعادة المساهمات في مشاريع تم إقفالها مالياً ومستوى تحويل مساهمات المانحين النقدية إلى حساباتهم الثنائية العامة. وفي عام 2009، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 33.7 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل تخفيضاً في المخصص على النحو الوارد في كشف المركز المالي.

85- ولا توجد علاقة ثابتة بين المبالغ المعادة ورصيد المساهمات المستحقة القبض والمتأخرة. ولا تجري إعادة إلا في حال عدم وجود مساهمات متأخرة مستحقة القبض.

86- والمخصصات المتنوعة تستهدف المستحقات القانونية على البرنامج والسلف والمدفوعات المتعلقة بالمتوفين والمصابين من موظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا للهجوم الذي تعرض له أحد مكاتب البرنامج القطرية في عام 2009. وتشمل أيضاً المبالغ المحتملة المستحقة لاستبعاد بعض المنظمات غير الحكومية التي كانت تشارك في عمليات البرنامج والتي قررت حكومة البلد المضيف دفع تعويضات مقابل الفصل الاستثنائي لموظفين سابقين كان البرنامج قد تعاقد معهم في هذه المنظمات غير الحكومية.

المذكرة 2-11: استحقاقات الموظفين

2008	2009		
بملايين الدولارات الأمريكية			
16.2	23.3	المكونات:	
224.3	255.4	جارية	
240.5	278.7	غير جارية	
		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	

2008	2009			
	المجموع	تقييم برنامج الأغذية العالمي	التقييم الاكثواري	
بملايين الدولارات الأمريكية				
16.2	23.3	23.3	-	استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
190.8	209.1	0.7	208.4	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
33.5	46.3	4.7	41.6	استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل
240.5	278.7	28.7	250.0	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

1-11-2 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

87- يقوم خبراء اكتوبريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها البرنامج على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين 278.7 مليون دولار أمريكي قام الاكتوبريون باحتساب 250 مليون دولار أمريكي منها بينما قام البرنامج باحتساب 28.7 مليون دولار أمريكي (218.8 مليون دولار أمريكي و 21.7 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

88- من بين مجموع الخصوم البالغ قدره 278.7 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 143.4 مليون دولار أمريكي على المشاريع والصناديق ذات الصلة (108.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 135.3 مليون دولار أمريكي على الحساب العام.

2-11-2 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

- 89- تحدد الخصوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشاور مع الخبراء الاكتواريين. وهذه الاستحقاقات تتعلق بالموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر الذين تشملهم قواعد موظفي منظمة الأغذية والزراعة وموظفي الأمم المتحدة.
- 90- بلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكتواريون باحتسابها 250 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 صافية المكاسب والخسائر الاكتوارية. ووفقا لتقييم عام 2009، بلغ مجموع قيمة الالتزامات الكلية المستحقة على البرنامج للموظفين 271 مليون دولار أمريكي منه مبلغ 229.4 مليون دولار أمريكي يمثل استحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة ومبلغ 41.6 مليون دولار أمريكي يمثل الاستحقاقات الأخرى ذات الصلة بنهاية الخدمة.
- 91- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تثبتت المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور وبهذه الطريقة لا تثبتت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو نفقات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسب والخسائر بعضها بعضا مع الوقت. أما المكاسب/(الخسائر) التي تتجاوز نسبتها 10 في المائة من خصوم الاستحقاقات المحددة فهي تستهلك على امتداد متوسط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبتت المكاسب والخسائر الاكتوارية فورا ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.
- 92- وفيما يتعلق بتقييم عام 2009 لخصوم استحقاقات الموظفين حدد الخبراء الاكتواريون الخسائر الفعلية في استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 21 مليون دولار أمريكي و12.8 مليون دولار أمريكي على التوالي (3.2 مليون دولار أمريكي لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء خدمتهم و7.6 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).
- 93- من بين مجموع المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية (21 مليون دولار أمريكي) (24.5 مليون دولار أمريكي) تتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ويتعلق بمبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة و0.9 مليون دولار أمريكي تتعلق بخطة التعويضات وصندوق الاحتياطي (المذكورة 2-11-4-5). وكانت المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ونظام مدفوعات نهاية الخدمة تزيد على 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقا لطريقة الكوريدور فإن المكاسب/(الخسائر) التي تزيد على 10 في المائة تستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتعلق بكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فإن متوسط الفترة المتبقية من خدمة الموظفين الفعلية تبلغ 12.73 سنة كما تبلغ 13.72 سنة بالنسبة لنظام مدفوعات نهاية الخدمة.
- 94- وتشمل النفقات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتواريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.
- 95- فيما يلي تحركات خصوم استحقاقات الموظفين خلال عام 2009:

2009	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2008	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
181.8	18.9	(2.2)	165.1	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة
20.6	2.3	(0.8)	19.1	نظام مدفوعات نهاية الخدمة
5.9	0.4	(0.4)	5.9	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات
41.7	16.2	(3.2)	28.7	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة
250.0	37.8	(6.6)	218.8	مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

3-11-2 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

96- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم.

4-11-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

97- تحدد استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

98- وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عبارة عن خطة تسمح للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي.

99- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمول مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي البرنامج من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم.

100- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضاً لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.

101- وتشمل هذه الخصوم تكاليف الخدمة الجارية لعام 2009 مطروحاً منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة فعلاً.

5-11-2 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

102- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ونفقات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

1-5-11-2 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

103- يقوم البرنامج كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد النفقات ومتطلبات المساهمة لنظم البرنامج لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2009، يتضمن الجدول أدناه الافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول التغيرات التي طرأت على الافتراضات والأساليب المستخدمة مقارنة بتقييم عام 2008.

104- وقد أدت هذه الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2009 الاكتواري إلى زيادة في خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 31.2 مليون دولار أمريكي (25.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

105- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشوف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلغ عن كل من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

106- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم البرنامج الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين.

5.40 في المائة للمحاسبة والتمويل (كانت 5.70 في المائة في التقييم السابق)	سعر الحسم
6.00 في المائة لعام 2010 (كانت 7.00 في المائة في عام 2009)	زيادة تكاليف التأمين الصحي (بعد انتهاء الخدمة فقط)
التمويل - 5.40 في المائة، المحاسبة - لا تنطبق لأن الخطط عملت بأنها غير ممولة	العائد المتوقع على الأصول
3.00 في المائة زائداً مكون الاستحقاقات	جدول المرتبات السنوي
2.50 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)	الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة
الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009	أسعار الصرف المستقبلية
بلغ متوسط المطالبات في عام 2010 ما يعادل 5 534 دولار أمريكي لكل شخص بالغ (كان المبلغ 5 184 دولار أمريكي في التقييم السابق)	مطالبات التأمين الصحي (بعد انتهاء الخدمة فقط)
بلغ متوسط قيمة المطالبات في عام 2010 ما يعادل 5 534 دولار أمريكي للمشاركين المتقاعدين البالغين (كان المبلغ 5 184 دولار أمريكي في التقييم السابق)	التباين في التكلفة الصحية حسب العمر (بعد انتهاء الخدمة فقط)
155.88 دولار أمريكي لخطة الدولار و 143.64 يورو لخطة اليورو	التكاليف الإدارية السنوية (بعد انتهاء الخدمة فقط)
2.45 في المائة من المطالبات (كانت 3.00 في المائة في تقييم المطالبات السابقة)	الاستيقاظ لدى شركة التأمين (بعد انتهاء الخدمة فقط)
المحاسبة والتمويل - 26.06 في المائة	مساهمات المشتركين في المستقبل (بعد انتهاء الخدمة فقط)
معدل الوفيات في جميع الخطط يماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 في صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة	معدل الوفيات
تفاوتت بحسب العمر ونوع الجنس وفئة الموظفين	معدلات العجز
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و 2008 في البرنامج	معدلات الانسحاب
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و 2008 في البرنامج	معدلات التقاعد
90 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي. وبناء على دراسة أجريت عن التجربة الحديثة في منظمات الأمم المتحدة العاملة في روما فإن نسبة 0.1 في المائة من المشمولين بخطة التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنوياً بعد التقاعد (وفقاً للتقييم السابق لم يحدث انسحاب فيما بعد التقاعد)	المشاركة (بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات باليورو - خطة اليورو يحصلون حالياً على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو - خطة الدولار الأمريكي	خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (بعد انتهاء الخدمة فقط)
80 في المائة من المتقاعدين الذكور و 45 في المائة من الإناث لديهم زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي. ويفترض أن الزوجات أصغر بأربع سنوات من أزواجهن.	تغطية الزوج/الزوجة (بعد انتهاء الخدمة فقط)
10 في المائة من الوفيات و 4 في المائة من حالات العجز (نفس النسبة في تقييم 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)	النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز المنسوبة لأداء المهام الرسمية (صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات فقط)
يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة.	طبيعة العجز (صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات فقط)
يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة.	أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات فقط)
نفقات إعداد المتوفى والجنائز؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلاً، إلخ.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات فقط)
النفقات العلاجية والمستشفيات	الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات فقط)
تكاليف نقل المتوفى وأسرته للعودة إلى الوطن	الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة)
80 في المائة من المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (كانت النسبة 65 في المائة في التقييم السابق)	منحة العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة فقط)
من المفترض أن تبلغ نسبة منحة العودة إلى الوطن المستحقة الدفع 80 في المائة من الموظفين الذين يتقاعدون أو ينسحبون من الخدمة (كانت النسبة 65 في المائة في تقييم سابق). وافترض أن 80 في المائة من الذكور المؤهلين متزوجون و 45 في المائة من الإناث متزوجات أيضاً.	تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاثات (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
يدفع مبلغ 10 700 دولار أمريكي لغير المتزوج 15 200 دولار أمريكي للمتزوج في عام 2010 ويزيد هذا الرقم مع زيادة معدل التضخم (كان الرقم في تقييم سابق هو 9 692 للموظف غير المتزوج و 14 381 للمتزوج في عام 2009)	حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 26 يوماً مدفوع الأجر (كان 20 يوماً في تقييم سابق).	الطريقة الاكتوارية
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدره لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. (كانت التكلفة لمدة سنة واحدة المتبعية في خطة تعويضات الموظفين)	
نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة: الوحدة الائتمانية المقدره لجميع الإلتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. وأما في الاستحقاقات الأخرى التي يشملها التقييم فهي الوحدة الائتمانية المقدره لفترة الإسناد اعتباراً من تاريخ بداية الخدمة حتى انتهاء الخدمة.	
التمويل - القيمة في السوق	قيمة الأصول
المحاسبة - خطط تعامل على أنها غير ممولة.	

107- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية تتعلق بخصوص استحقاقات الموظفين المحسوبة من قبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-11-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
222.0	5.0	17.6	28.7	170.7	صافي التزام الاستحقاقات المحددة، بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008
12.6	0.2	1.4	1.8	9.2	تكلفة الخدمة لعام 2009
12.4	0.3	0.9	1.5	9.7	تكلفة الفائدة لعام 2009 (إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2009)
(7.6)	(0.4)	(0.9)	(3.2)	(3.1)	مساهمات المشتركين
0.9	-	-	-	0.9	تحركات سعر الصرف
1.3	-	0.1	-	1.2	(المكاسب)/(الخسائر) الاكتوارية الأخرى
29.4	(0.1)	(1.1)	12.8	17.8	التزام الاستحقاقات المحددة، بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
271.0	5.0	18.0	41.6	206.4	

3-5-11-2 النفقات السنوية للسنة التقويمية 2009

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم لمدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
12.6	0.2	1.4	1.8	9.2	تكلفة الخدمة
12.4	0.3	0.9	1.5	9.7	تكلفة الفائدة
12.8	-	-	12.8	-	(المكاسب)/(الخسائر) المتعلقة بالاستهلاك
37.8	0.5	2.3	16.1	18.9	مجموع الإنفاق المثبت في 2009

4-5-11-2 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم لمدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
80.5	3.9	-	-	76.6	التزام الاستحقاقات المحددة غير النشطة
190.5	1.1	18.0	41.6	129.8	النشطة
271.0	5.0	18.0	41.6	206.4	المجموع
271.0	5.0	18.0	41.6	206.4	(الفائض)/(النقص)
(21.0)	0.9	2.6	-	(24.5)	(المكاسب)/(الخسائر) غير المثبتة
250.0	5.9	20.6	41.6	181.9	صافي بيان الميزانية (الأصول)/الخصوم

2-11-5-5 خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

108- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ (3) معدل الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

109- وقد افترض في تقييم 2009 أن التكاليف الصحية ستزيد بنسبة 6 في المائة في 2010 و5 في المائة في السنوات التالية. كما افترض أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.443 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وافترض أيضاً أن سعر الحسم المحاسبي كان 5.40 في المائة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

110- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم وتكلفة الخدمة بموجب المعيار المحاسبي 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنتات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات 1 في المائة.

111- لأغراض تحليل حساسية الخصوم، استخدم فيما يتعلق بسعر الصرف البالغ 1.443 دولار أمريكي لليورو، سعر حسم بنسبة 5.4 في المائة ومعدل تضخم بنسبة 5 في المائة سنوياً مما أدى إلى تحقيق فوائد إجمالية محددة للالتزامات المعقودة بمبلغ 206.4 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بتحليل حساسية تكلفة الخدمات وعدم استخدام نفس الافتراضات الأساسية التي استخدمت في تحليل حساسية الخصوم احتسبت تكلفة الخدمات لعام 2010 بما يعادل 13.2 مليون دولار أمريكي.

2-11-5-6 التكاليف المتوقعة خلال 2010

112- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2010 في نظم الاستحقاقات المحددة 7.7 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

2-11-6 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

113- البرنامج منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليقدم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة الأخرى. وصندوق المعاشات هذا هو خطة للاستحقاقات المحددة متعددة أرباب العمل وممولة بالكامل. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات، فإن عضويته مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغير ذلك من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

114- والطريقة الاكتوارية المعتمدة لصندوق المعاشات هي طريقة حاصل المجموعة المفتوحة لتحديد ما إذا كانت أصول الصندوق تكفي لتغطية التزامات الصندوق الحالية والمقدرة للمستقبل، باستخدام مجموعات مختلفة من الافتراضات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والديموغرافية في المستقبل. وتجرى الدراسة الاكتوارية مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات؛ ويكشف استعراض تقرير 2008 السنوي للصندوق أنه يُجرى دراسة اكتوارية مرة كل سنتين منذ 1997. ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للصندوق ويبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المراجعة كل سنتين. وقد أجرى الصندوق آخر تقييم اكتواري وقت إعداد هذه الحسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. أما نتائج التقييم الذي أجري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 فسوف يتاح في منتصف عام 2010.

- 115- وتشير الفقرة 50 من التقييم الاكتواري الذي أجري في عام 2007 إلى أنه حتى يمكن مساعدة مجلس صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية على تقدير مركز الصندوق على الأساس الجاري وليس المتوقع، أجريت عمليات حسابية للقيمة الاكتوارية للاستحقاقات في تاريخ التقييم (أي خصوم الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات التي تم اكتسابها فعلاً للمشاركين العاملين حالياً والمتقاعدين). ويمثل هذا التقييم قيمة الأصول التي يتعين أن تكون حاضرة لدى الصندوق بغرض تلبية التزاماته الحالية. وتتألف هذه الالتزامات من: (1) استمرار المعاشات الحالية للمتقاعدين على المعاش حالياً والمستفيدين منها؛ (2) إنشاء الاحتياطي الضروري لتلبية مدفوعات الاستحقاقات بالنيابة عن المشاركين الحاليين على أساس الافتراض أن خدمتهم سوف تنتهي في تاريخ التقييم والمفاضلة بين الاختيارات المتاحة (أي بين تسوية الانسحاب أو تأجيل استحقاقات التقاعد واستحقاقات التقاعد المبكر، أو استحقاقات التقاعد) الأكثر قيمة بالنسبة لهم (أي بأعلى تكلفة اكتوارية ممكنة).
- 116- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، على النحو الوارد في الفقرة 55 من نفس تقرير التقييم الاكتواري، كانت النسبة الممولة، بافتراض تسوية المعاشات بدرجة الصفر، تبلغ 146.9 في المائة، بينما كانت النسبة الممولة التي احتسبت على أساس نسب تسويات المعاشات فإن النسبة القائمة على أساس أسعار الفائدة الفعلية (أي صافية أسعار الفائدة الاسمية المفترضة والنسب المفترضة لتسويات المعاشات) بنسبة 3.5 في المائة كانت تعادل 95.3 في المائة.
- 117- وينشر صندوق المعاشات تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي للصندوق في www.unjspf.org.
- 118- يتألف التزام البرنامج المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدر له بمعدل حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة 7.9 في المائة للمشاركين و15.8 في المائة لأعضاء المنظمة، على التوالي من المكافآت التقاعدية المطبقة إلى جانب حصته في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات.
- 119- ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استناداً على تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات بتاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تقرر الجمعية العامة تطبيق هذا الحكم.
- 120- وتعرض الخطة التقاعدية هذه المنظمات المشاركة إلى مخاطر اكتوارية تتعلق بموظفي المنظمات الأخرى الحاليين والسابقين، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس موثوق لتخصيص الالتزام أو تخطيط الأصول للمنظمات المشاركة الأخرى في الخطة. والبرنامج، إلى جانب المنظمات المشاركة الأخرى، ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته في مركز الصندوق المالي وأدائه بقدر كاف من الثقة للأغراض المحاسبية، ولذا فقد حددت هذه الخطة محاسبياً كأنها خطة مساهمات محددة تمثيلاً مع المعيار المحاسبي 25، استحقاقات الموظفين.
- 121- وخلال 2009، بلغت مساهمات البرنامج المدفوعة لصندوق المعاشات 54.7 مليون دولار أمريكي. أما المساهمات المتوقعة لعام 2010 فهي 57.1 مليون دولار أمريكي (49.3 مليون دولار أمريكي و51.3 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

2-11-7 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

- 122- يحق الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما

عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطاً أساسياً من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-12: القرض الطويل الأجل

2008	2009
بملايين الدولارات الأمريكية	
111.2	111.7

القرض الطويل الأجل

123- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية مبلغ 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منه مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.

124- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنوياً للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنوياً على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

125- ويبين القرض البالغ 106 ملايين دولار أمريكي بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغت التكلفة المستهلكة 111.7 مليون دولار أمريكي (111.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) وبلغت الفائدة المسددة عن كل سنة 2.1 مليون دولار أمريكي.

126- وفي 2009، بلغ مجموع نفقات الفائدة على القرض الطويل الأجل 2.7 مليون دولار أمريكي (2.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 2.1 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار من كل عام، ويمثل 0.6 مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض الطويل الأجل صافي القيمة الحالية.

127- وفي كشف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة بما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي خلال العام تحت بند أنشطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة 0.6 مليون دولار أمريكي تحت بند الأنشطة التشغيلية.

المذكرة 2-13: الصكوك المالية

1-13-2 طبيعة الصكوك المالية

128- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

129- الأصول المالية للبرنامج في الفئات التالية:

2008	2009	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
458.0	580.1	الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز
81.0	83.3	الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق
2 900.9	3 057.2	القروض والمبالغ المستحقة القبض
107.7	123.0	الأصول المالية المتاحة للبيع
3 547.6	3 843.6	المجموع الفرعي
1 301.0	1 110.1	أصول غير مالية
4 848.6	4 953.7	المجموع

130- تحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

2-13-2 مخاطر الائتمانات

131- المخاطر الائتمانية لدى البرنامج موزعة توزيعاً جيداً، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة بما يتراوح بين AA+/AAA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات طويلة الأجل AA+.

132- تقلل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد إلى الحد الأدنى بصورة كبيرة من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة التصنيف الأولية و/أو الأطراف الأخرى ذات الجدارة الائتمانية.

133- تتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

3-13-2 مخاطر أسعار الفائدة

134- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات طويلة الأجل. ففي عام 2009 بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 1.46 في المائة و3 في المائة على التوالي. وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.49 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و5.1 سنة للسندات طويلة الأجل. ويستخدم مدراء الاستثمار مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

4-13-2 مخاطر النقد الأجنبي

135- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 عين 85 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات بعملة دولار الولايات المتحدة وعين 13 في المائة باليورو (94 في المائة بدولار الولايات المتحدة و6 في المائة باليورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). والهدف الرئيسي من الحيازات بعملة غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، عين 80 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالدولار الأمريكي، و11 في المائة باليورو و9 في المائة بعملات أخرى (84 في المائة بالدولار الأمريكي و12 في المائة باليورو و4 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

136- تستخدم العقود الأجلة للنقد الأجنبي تحوطاً لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي التي تتكبدتها تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر. وقد وافق المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام 2009 على (القرار 2009/EB.A/9) بأن يواصل البرنامج التحوط فيما يتعلق بالبنفقات باليورو في عامي 2010 و2011 بإبرام 24 عقداً آجلاً للنقد الأجنبي من أجل شراء 5 ملايين يورو كل شهر بسعر ثابت مقابل الدولار الأمريكي اعتباراً من منتصف عام 2009. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغت القيمة الاسمية للعقود الأربعة والعشرين ما يعادل 169.5 مليون دولار أمريكي وحددت المكاسب السوقية غير المتحققة بمبلغ 3.2 مليون دولار أمريكي باستخدام السعر الآجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

2-13-5 مخاطر الأسعار

137- يتعرض البرنامج أيضاً لمخاطر أسعار السوق من خلال الأسهم التي يحتفظ بها كجزء من استثماراته الطويلة الأجل. وتتعبق استثمارات البرنامج في الأسهم المؤشر العالمي لحركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI) وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم.

المذكرة 2-14 أرصدة الصناديق والاحتياطيات

2008	2009					
	المجموع	الحساب العام والحسابات الخاصة (رصيد الصندوق) الاحتياطيات	العمليات الثنائية وحسابات الأمانة (رصيد الصندوق)	صناديق الفئات البرنامجية (رصيد الصندوق)		
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>						
2 516.0	3 900.1	278.5	245.2	321.0	3 055.4	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
1 389.7	145.2	-	314.8	(33.8)	(135.8)	الفائض/(العجز) للفترة
3 905.7	4 045.3	278.5	560.0	287.2	2 919.6	المجموع الفرعي
<i>التحركات خلال الفترة:</i>						
-	-	(147.8)	3.6	-	144.2	السلف المقدمة للمشاريع
-	-	100.0	(1.8)	-	(98.2)	المبالغ المسددة من المشروعات
-	-	(38.9)	38.9	-	-	مخصص اعتمده المجلس التنفيذي
-	-	52.7	(52.7)	-	-	تجديد الأموال
-	-	21.6	(21.6)	-	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على
-	-	-	(76.9)	(0.2)	77.1	نفقات دعم البرامج والإدارة
-	-	-	-	-	-	عمليات النقل بين الصناديق
(5.6)	12.8	-	12.8	-	-	المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة على
(5.6)	12.8	(12.4)	(97.7)	(0.2)	123.1	الاستثمار طويل الأجل
3 900.1	4 058.1	266.1	462.3	287.0	3 042.7	مجموع التحركات خلال الفترة
						الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

138- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجه للاستخدام لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية لدى البرنامج في الأصول بعد اقتطاع جميع الخصوم.

139- توجد مساهمات نقدية من المانحين، وهذه المساهمات تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشاريع ثنائية. واعتبرت هذه المساهمات مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشاريع محددة فإن النفقات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشاريع الثنائية المناسبة.

2009 بلغ رصيد الآلية 10 مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة السلف المستحقة على المشاريع من الآلية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي.

2-14-4 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

147- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

148- ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على نفقات غير متكررة للاستثمار في بناء القدرات من حساب دعم البرامج والإدارة (القرار 2008/EB.2/7) بما يبلغ مجموعه 40.8 مليون دولار أمريكي منه 38.9 مليون دولار أمريكي خصصت من دعم البرامج والإدارة في عام 2009. وظل الرصيد بدون تخصيص حتى نهاية 2009.

149- ومن أصل 38.9 مليون دولار أمريكي مخصصة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، تم تخصيص 22.5 مليون دولار أمريكي لصندوق الأمن لتلبية متطلبات الدعم في الموقع واتخاذ التدابير للتأكد من التزام المباني بإجراءات الأمن وتغيير أماكن المكاتب (عند الضرورة) وتوفير معدات الأمن. ويتعلق الرصيد بمخصصات قيادة المكاتب الإقليمية، والتعلم والتطوير، ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوسيع نطاق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان أن تلبية النظام الجديد الذي أدخلته المرحلة الثانية من ونجز 2، وبخاصة فيما يتعلق بالمخزونات والأصول، لمتطلبات هذه المعايير وأنه يمكن إعداد الكشوف المالية باستخدام هذا النظام.

150- وبلغ مجموع فائض عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة 21.6 مليون دولار أمريكي تم تحويله إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي بلغ رصيده 152 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

المذكرة 3: الإيرادات

2008	2009	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
		1-3 المساهمات النقدية
3 986.9	3 242.7	المساهمات في التكاليف المباشرة
317.0	265.1	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة
4 303.9	3 507.8	المجموع الفرعي
		مطروحاً منه:
(153.0)	(62.8)	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيرادات المساهمات
4 150.9	3 445.0	مجموع المساهمات النقدية
		2-3 المساهمات العينية
908.4	751.0	المساهمات العينية بالسلع
9.6	13.1	المساهمات العينية بالخدمات
918.0	764.1	المجموع الفرعي
		مطروحاً منه:
(30.9)	(3.9)	انخفاض إيرادات المساهمات
887.1	760.2	مجموع المساهمات العينية
		3-3 المساهمات العينية
(21.9)	44.2	فروق أسعار صرف العملات*
		4-3 عائد الاستثمارات*
(6.3)	(23.5)	صافي (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات
(51.4)	37.3	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة من الاستثمارات
48.1	24.9	عائد الفوائد
(9.6)	38.7	مجموع عائد الاستثمارات
		5-3 إيرادات أخرى
76.7	85.2	مجموع الإيرادات
5 083.2	4 373.3	

* عرضت البنود كنفقات في الكشوف المالية لعام 2008.

151- تتم تسوية إيرادات المساهمات وفقاً لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-10). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

152- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات خلال الفترة.

153- وتتعلق الإيرادات الأخرى أساساً بأنشطة الحسابات الخاصة، بما في ذلك العمليات الجوية والإمداد بالبضائع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ والدخل الصافي من ترتيبات الأطراف الثالثة وكذلك الإيرادات من بيع السلع المعطوبة وغيرها من الممتلكات التي لا يمكن إصلاحها.

المذكرة 4: النفقات

2008	2009	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
2 198.1	2 380.4	1-4 السلع الموزعة
551.1	749.6	2-4 التوزيع والخدمات المتصلة به
405.7	518.4	3-4 الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
43.4	43.8	الموظفون الدوليون والمحليون
5.5	5.7	الخبراء الاستشاريون
19.0	24.1	متطوعو الأمم المتحدة
81.5	25.8	الموظفون المؤقتون
555.1	617.8	تكاليف الموظفين الأخرى
		مجموع الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
14.4	17.8	4-4 الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
23.4	35.3	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
55.4	31.2	المعدات
5.0	6.7	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة
16.4	24.6	المرافق
114.6	115.6	صيانة المركبات والتكاليف الجارية
		مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
95.3	115.1	5-4 الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
62.5	40.9	العمليات الجوية
28.2	77.2	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى للخدمات المتعاقد عليها
20.5	29.7	خدمات أخرى متعاقد عليها
13.5	19.3	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
17.4	21.3	الأمن والخدمات الأخرى
237.4	303.5	الإيجارات
		مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.7	6-4 تكاليف التمويل
2.4	12.5	7-4 المستهلكات
3.6	7.0	8-4 نفقات أخرى
3.7	7.4	خدمات الصيانة
3.1	2.7	التأمين
0.7	9.9	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجبة الإيداع
7.0	10.2	الحسابات المشكوك فيها والأعطاب
14.0	8.8	التدريب والاجتماعات
32.1	46.0	بنود أخرى
		مجموع النفقات الأخرى
3 693.5	4 228.1	مجموع النفقات

154- في عام 2009 بلغت قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 380.4 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي (2 198.1 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).

- 155- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه البرنامج السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 9.4 مليون دولار أمريكي (11.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) (المذكرة 9).
- 156- وفي عام 2009 بلغ مجموع النقدية والقوائم الموزعة 15.1 مليون دولار أمريكي.
- 157- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي.
- 158- وتتعلق الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين بموظفي البرنامج، والخبراء الاستشاريين، وعقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.
- 159- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية المستخدمة تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشاريع وإدارتها ودعمها.
- 160- تشمل النفقات الأخرى البالغ قيمتها 46 مليون دولار أمريكي تكاليف صيانة المرافق، والتأمين، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، ومخصصات الحسابات المشكوك فيها وأعطاب المخزونات.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

- 161- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية مع الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوماً منها البنود التي يتم إجلائها سريعاً والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وفترات استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- 162- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغييرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة النفقات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الالتزامات.
- 163- ووفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي 24، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد يكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.
- 164- يرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في قسم المعالم البارزة للأداء المالي وأداء الميزانية في بيان المدير التنفيذي ويشكل جزءاً من هذه الكشوف المالية.
- 165- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق.

- 166- وتحديث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 167- وتحديث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه.
- 168- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 169- وترد فيما يلي المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009:

2009				
التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع	
بملايين الدولارات الأمريكية				
(3 783.8)	-	-	(3 783.8)	المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)
330.3	(141.0)	(2.1)	187.2	الفروق في الأساس
3 959.8	-	-	3 959.8	الفروق في العرض
(173.3)	-	-	(173.3)	الفروق في الكيانات
333.0	(141.0)	(2.1)	189.9	المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)

- 170- وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية كفروق في الأساس. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل العمليات الثنائية وحسابات الأمانة جزءاً من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية على الرغم من استبعادها من عملية الميزانية.
- 171- وتُعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي وفقاً لخطة الإدارة لفترة السنتين 2008-2009 التي تتضمن تقسيماً مفصلاً للميزانية حسب السنة لأغراض المقارنة أعلاه.

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

2008	2009				صناديق الفئة البرنامجية	
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	العمليات الثنائية وحسابات الأمانة	الحساب العام والحسابات الخاصة		
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
الأصول						
الأصول الجارية						
1 432.4	1 744.4	-	213.2	561.8	969.4	النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل
1 991.2	1 896.7	-	100.8	74.3	1 721.6	المساهمات المستحقة القبض
1 021.8	738.4	-	13.8	18.9	705.7	المخزونات
127.9	131.8	(104.2)	3.1	171.4	61.5	البنود الأخرى المستحقة القبض
4 573.3	4 511.3	(104.2)	330.9	826.4	3 458.2	
الأصول غير الجارية						
39.1	148.9	-	20.0	95.8	33.1	المساهمات المستحقة القبض
186.6	204.2	-	-	204.2	-	الاستثمارات الطويلة الأجل
18.7	45.7	-	0.7	17.5	27.5	العقارات والآليات والمعدات
30.9	43.6	-	-	43.6	-	الأصول غير المادية
275.3	442.4	-	20.7	361.1	60.6	
4 848.6	4 953.7	(104.2)	351.6	1 187.5	3 518.8	مجموع الأصول
الخصوم						
الخصوم الجارية						
567.8	480.8	(104.2)	59.7	66.2	459.1	المدفوعات والمستحقات
29.0	24.4	-	4.9	2.5	17.0	المخصصات
16.2	23.3	-	-	23.3	-	استحقاقات الموظفين
613.0	528.5	(104.2)	64.6	92.0	476.1	
الخصوم غير الجارية						
224.3	255.4	-	-	255.4	-	استحقاقات الموظفين
111.2	111.7	-	-	111.7	-	القرض الطويل الأجل
335.5	367.1	-	-	367.1	-	
948.5	895.6	(104.2)	64.6	459.1	476.1	مجموع الخصوم
3 900.1	4 058.1	-	287.0	728.4	3 042.7	الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
3 621.6	3 792.0	-	287.0	462.3	3 042.7	أرصدة الصناديق
278.5	266.1	-	-	266.1	-	الاحتياطيات
3 900.1	4 058.1	-	287.0	728.4	3 042.7	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2009
-	3 900.1	-	321.0	523.7	3 055.4	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2008

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

2008	2009				صناديق الفئة البرنامجية	
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	العمليات الثنائية وحسابات الأمانة	الحساب العام والحسابات الخاصة		
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
					الإيرادات	
4 150.9	3 445.0	-	134.1	581.1	2 729.8	المساهمات النقدية
887.1	760.2	-	1.5	4.0	754.7	المساهمات العينية
(21.9)	44.2	-	2.4	28.5	13.3	فروق أسعار الصرف
(9.6)	38.7	-	1.4	37.3	-	إيرادات الاستثمارات
76.7	85.2	(58.8)	0.1	85.3	58.6	الإيرادات الأخرى
5 083.2	4 373.3	(58.8)	139.5	736.2	3 556.4	مجموع الإيرادات
						النفقات
2 198.1	2 380.4	(0.1)	109.4	8.9	2 262.2	السلع الموزعة
551.1	749.6	(3.4)	5.7	0.1	747.2	التوزيع والخدمات المتصلة به
555.1	617.8	(10.9)	36.4	266.5	325.8	الأجور والمرتببات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
114.6	115.6	(13.2)	7.7	36.2	84.9	الإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى
237.4	303.5	(8.6)	9.8	78.0	224.3	الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات
2.7	2.7	-	-	2.7	-	تكاليف التمويل
2.4	12.5	-	0.2	7.0	5.3	الاستهلاك
32.1	46.0	(22.6)	4.1	22.0	42.5	نفقات أخرى
3 693.5	4 228.1	(58.8)	173.3	421.4	3 692.2	مجموع النفقات
1 389.7	145.2	-	(33.8)	314.8	(135.8)	الفاضل (العجز) في الفترة، 2009
1 389.7	-	-	82.7	637.9	669.1	الفاضل في الفترة، 2008

172- تعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي بينما تعرض معاً في الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول التالي المطابقة بين المبالغ الواردة وفي كشف المركز المالي في الإبلاغ عن الشرائح، عملاً بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

2008	2009
بملايين الدولارات الأمريكية	
972.3	1 162.2
460.1	582.2
1 432.4	1 744.4

النقدية ومعادلات النقد
الاستثمارات القصيرة الأجل
مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل

173- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائداً فيما بين الشرائح وأرصدة نفقات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توكيفاً للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

- 174- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، أسفرت الأنشطة عن أرصدة فيما بين الشرائح بلغت 104.2 مليون دولار أمريكي في كشف المركز المالي و58.8 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.
- 175- ومن مجموع العقارات والآليات والمعدات البالغ 45.7 مليون دولار أمريكي بنهاية 2009 (18.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008)، يتعلق 27.0 مليون دولار أمريكي بحيازات جديدة مخصصا منها ما تم التخلص منه (16.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008).
- 176- وتثبتت المساهمات الموجهة للعمليات وللأنشطة الأخرى باعتبارها إيرادات عندما يتم تأكيدها كتابياً. وتم تكبد النفقات بصورة تدريجية مع الوقت وفقاً لاحتياجات المشاريع والمستفيدين.
- 177- وتمثل أرصدة صناديق الفئة البرنامجية والعمليات الثنائية وحسابات الأمانة الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

1-1-8 عقود إيجار العقارات

2008	2009
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>	
18.2	23.2
35.7	35.9
1.9	4.8
55.8	63.9

الالتزامات عقود إيجار العقارات:

أقل من سنة

من سنة إلى 5 سنوات

أكثر من 5 سنوات

مجموع التزامات عقود إيجار العقارات

- 178- وفي نهاية 2009 كانت عقود إيجار مباني المقر في روما تشكل 35 في المائة من مجموع الالتزامات لفئة أقل من سنة و46 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة وخمس سنوات (48 في المائة و64 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار البرنامج. ويسترد البرنامج تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

- 179- وبلغت قيمة التكاليف غير المتعلقة بإيجار العقارات 0.2 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008). وتمثل الإيجارات غير العقارية استئجار آلات التصوير والنسخ.

2-1-8 الالتزامات

- 180- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 كان البرنامج ملتزم بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، وخدمات أخرى، ومواد غير غذائية والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2008	2009	
بملايين الدولارات الأمريكية		
401.0	455.2	السلع الغذائية
20.9	44.2	المواد غير الغذائية
87.8	120.6	النقل
65.0	93.9	الخدمات
16.5	7.3	الالتزامات الرأسمالية
591.2	721.2	مجموع الالتزامات المفتوحة

181- وبموجب المعيار 1، المحاسبة على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تُثبَّت التزامات نفقات المستقبل في الكشوف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات المتصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم القانونية أو الطارئة والأصول الطارئة

182- لا توجد خصوم مادية طارئة ناشئة عن قضايا أو مطالبات قانونية يمكن أن تؤدي إلى خصوم كبيرة تقع على عاتق البرنامج.

183- وفي عام 2005، اكتشفت حالات تدليس في المكتب الإقليمي للبرنامج في جمهورية جنوب أفريقيا. وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي. وبدأ البرنامج في اتخاذ إجراءات التحكيم ضد اثنين من الموظفين لاسترداد معظم هذه الأموال. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكماً لصالح البرنامج مؤيدة جميع مطالبه. وبلغت قيمة المبلغ الذي قرره المحكمة 6 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. ويعمل البرنامج مع المستشار القانوني المحلي في جمهورية جنوب أفريقيا على فرض تنفيذ حكم التعويض.

المذكرة 9: الخسائر، ومدفوعات الإكراميات وحالات الشطب

184- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن في ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية." وخلال عام 2009، بلغ مجموع الإكراميات 805 302 دولار أمريكي (310 572 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) تتعلق أساساً بعملية الإخلاء الطبي الطارئة والنفقات الطبية لموظفي البرنامج الذين سقطوا ضحايا لعملية القصف الانتحارية في أحد المكاتب القطرية التابعة للبرنامج.

185- كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بياناً بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية." وفي عام 2009، أدت الخسائر النقدية والسلف المقدمة إلى الموظفين والموردين إلى شطب ما مجموعه 0.1 مليون دولار أمريكي (3.9 مليون دولار أمريكي في 2008). وإضافة إلى ذلك، بلغ حجم الخسائر في السلع الغذائية التي وصلت إلى نفس البلد المتلقي ما يعادل 21 960 طن متري قيمتها 9.4 مليون دولار أمريكي في عام 2009 (21 699 طن متري قيمتها 11.4 مليون دولار أمريكي في عام 2008). وبلغت قيمة خسائر المواد غير الغذائية 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

186- وتشمل حالات التدليس والتدليس المفترض في عام 2009 سرقة السلع والمواد غير الغذائية وتورط فيها موظفو البرنامج وأطراف أخرى وكذلك اختلاس نقدي بما قيمته 1 349 724 دولار أمريكي منه 84 007 دولارات أمريكية تم استردادها (570 206 دولارات أمريكية و 94 582 دولار أمريكي على التوالي في عام 2008).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 1-10: موظفو الإدارة الرئيسيون

التعويضات وتسوية مقر العمل	عدد الأفراد	الاستحقاقات	خطتنا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجر	السلف المعطاة على الاستحقاقات	القروض المعطاة
بملايين الدولارات الأمريكية						
1.0	6	0.6	0.2	1.8	0.2	-
0.7	4	0.4	0.3	1.4	0.2	-

187- موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونواب المدير التنفيذي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البرنامج ويتحملون المسؤولية عن ذلك. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضواً دون تحديد التعيينات بأشخاص.

188- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي وفي التأمين الصحي الجاري.

189- كما يحق لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (المذكرة 2-11) على نفس مستوى بقية الموظفين. وهي استحقاقات لا يمكن تحديدها كميًا بصورة يعول عليها.

190- كما أن موظفي الإدارة الرئيسيين يشاركون كأعضاء عاديين في صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة.

المذكرة 2-10: موظفو الإدارة العليا الآخرون

التعويضات وتسوية مقر العمل	عدد الأفراد	الاستحقاقات	خطتنا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجر	السلف المعطاة على الاستحقاقات	القروض المعطاة
بملايين الدولارات الأمريكية						
4.2	24	1.0	1.0	6.2	0.8	0.1
3.8	29	1.7	1.4	6.9	0.6	0.1

191- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضاً عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين توخيًا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر.

192- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين.

- 193- والمقصود بالقروض التي يتلقاها موظفو الإدارة العليا الآخرون تلك القروض الممنوحة بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، بما في ذلك قروض شراء السيارات وسلف استئجار البيوت والقروض على المرتبات. وتُمنح هذه القروض بدون فوائد وتُسترد كمبلغ إجمالي أو كأقساط تُقتطع من المرتب.
- 194- والسلف المقدمة على حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: تسوية الاتفاقات مع طرف ثالث

2008	2009	تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية		
27.7	33.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
170.7	93.5	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في الفترة
86.6	(109.7)	مطروحاً منها: متحصلات/إضافات خلال الفترة
(158.7)	(151.8)	اتفاقات مستحقة الدفع مع طرف ثالث أثناء الفترة
(81.3)	144.9	مطروحاً منها: الصرف/الخصم خلال الفترة
33.0	9.9	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

- 195- يمثل الاتفاق مع طرف ثالث عقداً ملزماً قانوناً بين البرنامج وطرف آخر يقوم فيه البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات المستحقة القبض والمستحقة السداد المبرمة مع طرف ثالث بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع طرف ثالث.
- 196- ويبين الجدول أعلاه تحركات معاملات الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة خلال 2009، ويُظهر مبلغاً صافياً مستحقاً من الغير قدره 9.9 مليون دولار أمريكي (33 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008) (المذكرة 2-5).

المذكرة 12: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

- 197- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.
- 198- وفي 10 مارس/آذار 2010 أصدر فريق الأمم المتحدة للرصد في الصومال، الذي أنشئ بموجب القرار 1853 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2008، تقريراً يشمل ادعاءات بشأن رقابة البرنامج وأشار إلى حدوث اختلاسات كبيرة في الأغذية. ووجد البرنامج العديد من جوانب عدم الدقة في تقرير الفريق وأوضح ذلك بعناية في رسالة بعث بها إلى لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرارين 751 و1907 الصادرين عن مجلس الأمن في عامي 1992 و2009 على التوالي بشأن الصومال وإريتريا.

ونظر البرنامج في هذا التقرير وفي رده على تقرير لجنة مجلس الأمن سالفه الذكر. وفي ضوء المعلومات المتاحة له يرى البرنامج أنه من الضروري إجراء تسويات مالية في الكشوف المالية لعام 2009.

199- ويرحب البرنامج بإجراء تحقيق مستقل بشأن هذه الادعاءات. ويتفق ذلك مع إجراءات البرنامج العادية في مجال المراجعة والتحقيقات في المناطق المرتفعة المخاطر مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتطوير وتحسين النظم الموصى بها. وسوف يتخذ المزيد من الإجراءات خلال الأشهر الستة القادمة لبحث هذه القضايا، بما في ذلك مراجعة أعمال الرقابة المحسنة وتنفيذها وقيام وحدة التحقيقات في البرنامج باستعراض القرائن التي ذكرها فريق الأمم المتحدة للرصد. وينظر المجلس التنفيذي أيضا في الطلب الخاص بالمراجعة الخارجية لهذه الضوابط.

الملحق الأول

العنوان	الاسم	
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
45 Glover Avenue Norwalk Connecticut 06850 United States of America	Hewitt Associates	الخبراء الأكتواريون
16, Foro Buonaparte 20121 Milan, Italy	Citibank N.A.	المصارف الرئيسية
Via Monte di Pietà, 8 20121 Milan, Italy	Intesa SanPaolo S.p.A.	
6th Floor, 1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc	
157-197 Buckingham Palace Road London, SW1W 9SP, U.K.	UK National Audit Office	مُراجع الحسابات

القسم الثاني

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن سنة 2009

تقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

قمتُ بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وهي تشمل كشوف الوضع المالي والأداء المالي والتغيرات في الأصول الصافية والتدفق النقدي والمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والمذكرات ذات الصلة. وقد أعدت هذه الكشوف المالية بموجب السياسات المحاسبية الواردة فيها.

بيان المسؤوليات

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول عن إعداد الكشوف المالية وعن عرضها بأمانة، وفقاً لمتطلبات النظام المالي، على نحو ما أذن به المجلس التنفيذي. وتشمل هذه المسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه والحفاظ عليه؛ وعرض الكشوف المالية بأمانة مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية تعتبر معقولة على ضوء الظروف المحيطة بها.

وتتمثل مسؤوليتي في إصدار تقرير عن مراجعة الحسابات وفقاً للمادة 14 من النظام المالي والاختصاصات الإضافية الناظمة للمراجعة الخارجية للحسابات. كما أنني مطالب بإبداء الرأي حول ما إذا كانت الكشوف المالية تعبر بأمانة عن الوضع المالي في نهاية الفترة وعن نتائج العمليات خلالها؛ وما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقاً للسياسات المالية المعلنة.

كما أن علي أن أبلغكم عما إذا كانت المعاملات قد أجريت، بجميع جوانبها المادية، وفقاً للنظام المالي

أساس الرأي

أجريت مراجعتي للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المملكة المتحدة وأيرلندا) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد. وتقتضي هذه المعايير أن أقوم بتخطيط عملية المراجعة وأن أؤديها بحيث أتوصل إلى تأكيد معقول حول خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً. وتتضمن عملية مراجعة الحسابات القيام، على أساس اختياري، بمعاينة الدلائل المساندة للمبالغ والبيانات المفصّل عنها في الكشوف المالية. كما تتضمن العملية تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي تضعها الإدارة، فضلاً عن تقييم عرض الكشوف المالية العام.

وقد خطّطت لمراجعتي للحسابات وأديتها بحيث أستطيع الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرت أنها ضرورية لإعطائي ما يكفي من الدلائل لتوفير تأكيد معقول بأن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ، وأن المعاملات قد أجريت، بجميع جوانبها المادية، وفقاً للنظام المالي الناظم لها ونُفذت بما يتفق والأغراض التي قصدها المجلس التنفيذي. وقد قمتُ أيضاً، في سياق تشكيلي لرأيي، بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات عموماً في الكشوف المالية.

وأعتقد أن دلائل مراجعة الحسابات التي حصلتُ عليها كافية وملائمة لتوفير أساس يقوم عليه رأيي كمراجع للحسابات.

الرأي

في رأيي:

- أن الكشوف المالية تعبر بأمانة عن الوضع المالي لبرنامج الأغذية العالمي بجميع جوانبه المادية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، وعن نتائج الأداء المالي والتغيرات في أرصدة الصناديق والاحتياطات والتدفق النقدي والمقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- وأن الكشوف المالية أعدت وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة.

الرأي في الامتثال للوائح

في رأيي، أن المعاملات التي اختبرتها كجزء من مراجعتي للحسابات أجريت، بجميع جوانبها المادية، وفقاً للنظام المالي ونفذت بما يتفق والأغراض التي قصدتها المجلس التنفيذي.

الرأي في المسائل الأخرى

في رأيي أن المعلومات الواردة في بيان المديرية التنفيذية عن السنة المالية تتفق مع الكشوف المالية.

المسائل التي أودي فيها رأيي على سبيل الاستثناء

ليس لدي ما أؤيد به بشأن المسائل التالية التي أبلغكم بها متى استقر في رأيي:

- أنه لا يتم الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية؛
- أو أن الكشوف المالية تتعارض مع السجلات المحاسبية والعوائد؛
- أو أنني لم أحصل على كل المعلومات والإيضاحات التي أحتاجها لإجراء المراجعة

التقرير المطول

قدمت بصورة منفصلة تقريراً مطولاً عن برنامج الأغذية العالمي ككل، وقد أصدرته وفقاً للمادة 14-4 من النظام المالي.

التوقيع الأصلي

Amyas C E Morse

المراقب المالي والمراجع العام في المملكة المتحدة

المراجع الخارجي

المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

National Audit Office
157-197 Buckingham Palace Road
London, SW1W 9SP

United Kingdom

2009

تقارير المراجع الخارجي



National Audit Office

برنامج الأغذية العالمي

يقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات الذي يرأسه المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، خدمات المراجعة الخارجية لبرنامج الأغذية العالمي.

الصفحة	المحتويات
65	النتائج العامة لمراجعة الحسابات المسائل المالية
66	المؤشرات الرئيسية للأداء المالي
72	مزاعم الفساد والسرقة واختلاس المعونة الغذائية: الصومال
73	تنفيذ نظام WINGSII (ونجز 2) مسائل التسيير
75	هيكل التسيير
77	قياس الأداء على أساس الأهداف
77	إدارة المخاطر
78	الاحتفاظ بخدمة مراجعة داخلية فعالة
83	بيان عن الرقابة الداخلية

والمراجع الخارجي معيّن من المجلس التنفيذي وفقاً للنظام المالي. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات برنامج الأغذية العالمي بموجب المادة الرابعة عشرة من النظام المالي فإنه مخول في إطار ولايته بإبلاغ المجلس التنفيذي بمدى كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة وإجراءات المراقبة المالية الداخلية والإجراءات العامة للتنظيم والإدارة للبرنامج.

والهدف من عملية المراجعة هو توفير ضمانات مستقلة للمجلس التنفيذي؛ وتعزيز الإدارة المالية والتسيير في برنامج الأغذية العالمي ودعم الأهداف التي يعمل البرنامج على تحقيقها.

ويقدم المكتب خدمات المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، وهو يعمل في استقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. ويعمل لدى المكتب فريق متخصص من الموظفين المؤهلين مهنيًا ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

الملحق ألف: برنامج عمل المراجع الخارجي للحسابات

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالسيد:

Damian Brewitt

المدير، Room Blue 4

المكتب الوطني لمراجعة الحسابات

157-197 Buckingham Palace Road,

Victoria, London, SW1W 9SP

رقم الهاتف: 020 7798 7256

البريد الإلكتروني: damian.brewitt@nao.gsi.gov.uk

النتائج العامة لمراجعة الحسابات

- 1- قمنا بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقا للنظام المالي وبما يتفق مع المعايير الدولية للمراجعة.
- 2- ولم تكشف عملية المراجعة عن جوانب ضعف أو أخطاء نعتبرها مؤثرة في دقة واكتمال ومصداقية الكشوف المالية في مجملها. ويؤكد رأي المراجع الخارجي أن الكشوف المالية تعبر بأمانة، من منطلق جميع الجوانب المادية، عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويؤكد هذا الرأي أيضاً من منظور جميع الجوانب المادية أن المعاملات التي اختبرت في إطار عملية المراجعة قد أجريت وفقاً للنظام المالي واستخدمت في الأغراض التي ينشدها المجلس التنفيذي.
- 3- وقد أعدت الكشوف المالية لعام 2009، للسنة الثانية على التوالي، باستخدام الإطار المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعتبر برنامج الأغذية العالمي الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي بدأت مبكراً، حتى تاريخه، في اعتماد هذه المعايير. ولا يزال استخدام هذه المعايير يمثل تعزيزاً جوهرياً للتسيير والشفافية في إعداد التقارير المالية.
- 4- وجرياً على ما اعتدناه في الأعوام السابقة فقد قدمنا عدداً من نتائج التقرير إلى المجلس التنفيذي فيما يتعلق بأعمال المراجعة التي أجريناها في عام 2009 (الملحق ألف) وتختتم دورة الإبلاغ هذه بعرض تقريرنا مع التركيز على شهادتنا بشأن الكشوف المالية.
- 5- وفيما يتعلق بالمسائل المالية فقد حددنا عدداً من القضايا الناشئة عن الأداء المالي للبرنامج في عام 2009، وشمل ذلك الحاجة إلى التأكد من أن إيرادات المساهمات تتفق مع مستوى النفقات المقررة، مع مراعاة انخفاض المساهمات في عام 2009. وقمنا أيضاً بتقدير أثر تقرير فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال عن المزارع المتعلقة بخسائر الأغذية. وقد توصلنا إلى عدم وجود دليل كافٍ يؤيد أن هذه المزارع تمثل مخاطر مادية للتدليس في إطار الكشوف المالية ومن ثم لم يؤثر ذلك على رأينا كمراجعين للحسابات. ونفذ البرنامج في عام 2009 نظام ونجز 2 وقدمنا توصيات بإجراء استعراض لاحق لهذا النظام الجديد، وأنه ينبغي أن يتضمن ذلك استعراضاً تفصيلياً للبيئة الرقابية لنظام ونجز 2 بعد السنة الأولى من تشغيله.
- 6- وقدمنا أيضاً، في تقريرنا هذا النهائي إلى المجلس التنفيذي للبرنامج، تقديرنا لآليات التسيير المؤسسية الرئيسية في البرنامج، متضمنة تقديرنا لآليات التسيير التي يمكن إدخال المزيد من التحسينات عليها. ويشمل ذلك توصيات بتحسين استخدام اللجان الاستشارية الخارجية، والإبلاغ عن الأهداف التي يحددها المجلس التنفيذي، وإدارة المخاطر.
- 7- ولما كان البرنامج يعمل على استنباط أطر محسنة للرقابة المالية فقد قدمنا توصيات من أجل تعزيز الفوائد التي يحققها عمل مكتب الرقابة وإعداد بيان عن الرقابة الداخلية الذي نعتقد أنه يمكن أن يوفر بيانا عاما شفافا لفعالية الرقابة الداخلية وإطار مواجهة المخاطر.

المسائل المالية

8- في سياق عمل المراجعة المالية لهذه السنة حددنا ثلاثة مجالات ذات أهمية تستحق أن نوجه عناية المجلس التنفيذي إليها وهي:

- تحليل القضايا المالية الرئيسية الناشئة عن مراجعتنا لهذه الكشوف؛
- تقييمنا لأثر المزاعم الناشئة عن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال على رأينا المتعلق بمراجعة الحسابات؛
- تقدير وضع التنفيذ الحالي لنظام ونجز 2 وفق ما تبين لنا من عملنا بشأن الكشوف المالية لهذه السنة.

المؤشرات الرئيسية للأداء المالي

9- إن الأعمال المحاسبية التي تقوم على أساس شفافية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفر قيمة للمجلس التنفيذي بعرض صورة دقيقة ومتسقة لاستخدام الموارد على مدى الفترة المالية. وقد حددنا عددا من عناصر الأداء المالي للبرنامج التي تستحق اهتمام المجلس التنفيذي وهي:

- حدوث انخفاض شديد في فوائض السنة قيمتها 145 مليون دولار أمريكي؛
- إن أرصدة واحتياطيات الصناديق بلغ مجموعها 4 058 مليون دولار أمريكي وهو ما يكفي بالكاد لتلبية إجمالي الخصوم المستحقة على البرنامج؛
- بلغ عائد الاستثمارات خلال السنة 38 مليون دولار أمريكي؛
- بلغت قيمة مخزونات الأغذية 720 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة؛
- بلغ مجموع ضريبة القيمة المضافة المدفوعة 42 مليون دولار أمريكي وينتظر استردادها

الفائض التشغيلي لعام 2009 – 145.2 مليون دولار أمريكي

10- يعتبر فائض السنة البالغ 145 مليون دولار أمريكي أقل كثيرا من فائض عام 2008 الذي بلغ 1.4 مليار دولار أمريكي. ويمثل الفائض الفرق بين الإيرادات المثبتة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك إيرادات التعهدات) للبرنامج خلال السنة، والنفقات الفعلية، مع هبوط الإيرادات بنسبة 14 في المائة وزيادة النفقات بنسبة 14 في المائة بالمقارنة بعام 2008.

11- وفي سياق مراجعتنا للحسابات بحثنا توقعات استمرار المساهمات في الانخفاض مع زيادة النفقات. وقد أبلغتنا الإدارة أن انخفاض المساهمات يعكس الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. وباستشراف المستقبل فإننا نجد أن التعهدات التي قدمت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010 تزيد قيمتها على 1.1 مليار دولار أمريكي وجاءت متقدمة على التعهدات لنفس الفترة في عام 2009 التي بلغ مجموعها 700 مليون دولار أمريكي. وحدد تحليل آخر أجريناه أن هذا الاتجاه نحو التحسن جاء، تحديدا، نتيجة للتبرعات في عام 2010 بفضل الحملة المرتبطة بهائيتي، وبلغت قيمة هذه التعهدات نحو 260 مليون دولار أمريكي وهي مخصصة لتمويل هذه الأنشطة تحديدا.

12- وفيما يتعلق بنفقات البرنامج ازداد المجموع بنحو 534 مليون دولار أمريكي لتبلغ 4 228 مليون دولار أمريكي. وما زالت السلع تمثل العنصر الأكبر في تكاليف البرنامج حيث ارتفعت تكاليفها من 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 2.4 مليار دولار أمريكي في عام 2009. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لزيادة حجم الأغذية الموزعة بنسبة 21 في المائة (4.75 مليون طن متري مقابل 3.92 مليون طن متري) وذلك بالرغم من تعويض هذه الزيادة ببعض التخفيضات في السعر الإجمالي للأغذية. وجاءت التكاليف الأخرى تعبيراً عن ارتفاع مستوى الأنشطة التشغيلية في عام 2009 وزيادة تكاليف النقل وضعف قيمة الدولار الأمريكي.

13- واعتماداً على هذا التحليل خلصنا إلى أن انخفاض الإيرادات، إلى جانب زيادة النفقات، لا يشكل تهديداً مباشراً للجدوى المالية للبرنامج. غير أن الحاجة مستمرة إلى قيام المانحين بتمويل المشروعات بمعدل يتفق مع مستوى نفقات المشروعات ضماناً لعدم استفاد أصدقاء الصناديق.

احتياطات وأرصدة الصناديق – 4 مليارات دولار أمريكي

14- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغت قيمة احتياطات وأرصدة صناديق البرنامج 4 058 مليون دولار أمريكي (المذكورة 14-2). فقد بلغت أرصدة الصناديق 3 792 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل الجزء غير المنفق من المساهمات المتاحة لتمويل المتطلبات التشغيلية المقبلة للبرنامج. وقد احتسب الرصيد بعد خصم جميع الخصوم المستحقة على البرنامج والمتعلقة بالمشروعات الجاري تمويلها، ولكن لم تتم تسويتها فيما يتعلق بمبلغ 721 مليون دولار أمريكي للالتزامات المعقودة بالفعل من أجل تقديم الأغذية والخدمات في عام 2010 (المذكورة 8-1-2). وفي المتوسط، تعتبر الأرصدة كافية لتمويل بعض الأنشطة التشغيلية المقررة لفترة سبعة أشهر.

15- وفي سياق استعراض المستوى الإجمالي للأرصدة لا بد من التذكير بأن الاحتياطات تضم أرصدة لمشروعات فردية. ونظراً لطبيعة أنشطة البرنامج والتبرعات فإن الأموال لا يمكن أن تستخدم إلا بناء على توجيهات المانحين من أجل أغراض محددة، ومن ثم فإن الأرصدة المتبقية في نهاية عام 2009 مرهونة بقيود محددة.

16- وتشكل احتياطات البرنامج غير المقيدة عنصراً صغيراً فقط من الاحتياطات الإجمالية، حيث بلغت 266 مليون دولار أمريكي وقد خصص المجلس التنفيذي للبرنامج هذا المبلغ لتمويل الأنشطة في ظل ظروف معينة ويمكن استخدامها بناء على توجيهات المجلس. وتطلب هذه الاحتياطات لتمويل الخصوم المستحقة على البرنامج التي لا تتعلق بالمشروعات. أما أهم الخصوم غير المتعلقة بالمشروعات فهي استحقاقات الموظفين التي تبلغ قيمتها حالياً 279 مليون دولار أمريكي وقد حمل منها بالفعل 144 مليون دولار أمريكي على المشروعات والصناديق ذات الصلة، أما الباقي وقدره 135 مليون دولار أمريكي سوف يستخدم في تغطية تكاليف المشروعات في الفترات المالية المقبلة. وقد طمأن ذلك المجلس بأنه يمكن سداد مستحقات الموظفين في الأجل الطويل.

أداء الاستثمارات – العائد، 38 مليون دولار أمريكي

17- بعد أن تعرضت حافظة الاستثمارات النقدية لخسارة صافية قدرها 9 ملايين دولار أمريكي في عام 2008 عادت لتحقيق فائضا في عام 2009 من إيرادات الفوائد والاستثمارات التي بلغت قيمتها 38 مليون دولار أمريكي للبرنامج.

الجدول 1: أداء الاستثمارات في 2009

2008	2009	
بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الأمريكية	
(6.3)	(23.5)	خسائر محققة على الاستثمارات المباعة خلال السنة
(51.4)	37.3	مكاسب (خسائر) غير محققة في نهاية السنة
48.1	24.9	عائد مكتسب خلال السنة
(9.6)	38.7	المجموع

18- واتخذ البرنامج في عام 2008 قرارا بفصل السندات المالية التي لم تعد تنطبق عليها المبادئ التوجيهية للاستثمار في الحافظة "القديمة". وفي عام 2009 عقدت لجنة الاستثمار في البرنامج اجتماعات منتظمة وقامت برصد الأداء المالي ومدى الالتزام بسياسات الاستثمار. وعند ظهور الفرص في السوق تمت تصفية الاستثمارات القديمة وفقا للسياسة الرامية إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها حافظة الاستثمارات الشاملة.

19- واستجابة لاضطرابات الأسواق في عام 2008، وافقت المديرية التنفيذية على المبادئ التوجيهية المعدلة للاستثمار من أجل إدارة حافظة الاستثمارات والتي قدمت إلى المجلس التنفيذي بشأنها تقارير وملاحظات في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وتمثل هذه المبادئ التوجيهية المعدلة نهجا أكثر حرصا تجاه الاستثمارات مع زيادة التركيز على الاستثمارات النقدية التي تقلل المخاطر ومن ثم تقلل العائد المالي. وهذا يعني أنه في عام 2009، حتى بالرغم من زيادة مبالغ الاستثمارات من 1.6 مليار دولار أمريكي إلى 1.9 مليار دولار، فإن انخفاض العائد في ظل ظروف السوق الحالية أدى إلى هبوط الفوائد وعائد الاستثمارات بنحو 50 في المائة أي من 48 مليون دولار أمريكي إلى 25 مليون دولار أمريكي وذلك بالرغم من زيادة العائد نتيجة لزيادة المكاسب غير المحققة.

التوصية 1: نوصي بأن يواصل البرنامج رصد أحوال السوق وأن تكفل لجنة الاستثمار وجود الرقابة المناسبة على مخاطر الاستثمارات وأدائها. وينبغي إبلاغ المجلس التنفيذي بأداء الاستثمارات على أساس سنوي مع عرض موجز لأداء الاستثمارات، ومستوى المخاطر التي تم تقبلها، وبيان ما يؤكد الالتزام بالسياسات المعتمدة.

حساب الأغذية – قيمة المخزون 720 مليون دولار أمريكي

20- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 بلغت قيمة مخزون الأغذية 720 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض بنسبة 28 في المائة عن عام 2008. ويعبر ذلك عن انخفاض أسعار الأغذية الذي اقترن بانخفاض المخزونات في نهاية السنة (بلغ حجم المخزون 1.43 مليون طن متري مقابل 1.68 مليون طن متري في نهاية عام 2009) كما يعبر عن زيادة مستوى توزيع الأغذية خلال الفترة.

21- تقع إدارة السلع في صلب عمليات البرنامج كما أنها ضرورية للبرنامج لمعرفة أين تقع المخزونات. ويتم شهريا حساب المخزونات في كل مستودع من المستودعات ثم مطابقتها مع حجم المخزون المسجل في نظام ونجز 2. وتتم تسوية أي اختلافات.

22- قمنا باستعراض ترتيبات حساب المخزون وأعدنا الحسابات على أساس اختياري في السودان وبوركينا فاسو. وبذلك استطعنا التأكد من أن نظم رقابة المخزونات تعمل بالشكل الفعال بدرجة تسمح لنا بإبداء الرأي بشأن الكشوف المالية. وبلغ حجم الفرق بين الأرقام الواردة في ونجز 2 والمتعلقة بالمخزونات والكميات الفعلية الموجودة في المستودعات ما مجموعه 850 طن متري في عام 2009 قدرت قيمتها بمبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي وهو ما يعتبر مبلغاً ضئيلاً. وقد شطبت هذه الكمية وسجلت كخسارة في الكشوف المالية (المذكرة 9).

23- وإجمالاً، تشير تقديرات البرنامج إلى أن المخزونات المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 تمثل متطلبات أربعة أشهر تقريباً من الإمدادات اللازمة لمؤازرة عمليات البرنامج على المستوى المقرر لعام 2010. ويرى البرنامج أن هذا المخزون كافٍ مع الأخذ في الاعتبار متوسط الفترة الفاصلة بين شراء الأغذية وتسليمها إلى المستفيدين، والحاجة إلى نقل الأغذية مسبقاً ووضعها في أماكن آمنة حيث يكون مستوى انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً جداً ويمكن أن تستغرق حركة الأغذية وقتاً طويلاً.

24- وبالرغم من أن البرنامج يستخدم نظاماً راسخاً لرقابة المخزون المادي إلا أن نظام ونجز 2 يتولى تقدير قيمة المخزونات ألياً. وتبين، من استعراضنا لقيمة المخزون، وجود أخطاء في عملية تحديد القيم في إطار النظام الذي حدد أسعار بعض السلع بما يزيد كثيراً على قيمتها. وقد عملنا مع الإدارة لعزل أسباب الخطأ وقمنا بعمل إضافي للاطمئنان إلى صحة تقديرنا لمستوى رصيد المخزونات. وبعد تنفيذ ذلك أكد البرنامج أن التقارير سوف تتضمن استعراضاً لمثل هذه الأخطاء في المستقبل. وفي رأينا أن هذا النوع من الأخطاء يدل على الحاجة إلى إجراء استعراض لنظام ونجز 2 بعد السنة الأولى من تشغيله.

حسابات ضريبة القيمة المضافة – المبلغ المستحق 42.1 مليون دولار أمريكي

25- أظهرت مراجعة الكشوف المالية لعام 2009 أن البرنامج دائن بمبلغ 42.1 مليون دولار أمريكي كضرائب قيمة مضافة مستحقة القبض من الحكومة المضيفة. والبرنامج يعفى، باعتباره منظمة للأمم المتحدة، عادة من ضرائب المبيعات مثل ضريبة القيمة المضافة. وقد بحثنا بالمراجعة عن أسباب هذا المستوى المرتفع من المبالغ غير المستردة.

26- منحت اتفاقية الأمم المتحدة¹ للامتيازات والحصانات المبرمة في عام 1946 للبرنامج حق الإعفاء من الضرائب المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. ويرتهن تنفيذ الاتفاقية بإبرام اتفاق يتفاوض بشأنه مع حكومة كل بلد مضيف حيث يمارس البرنامج عمله فيها. ويمكن أن يكون هذا الاتفاق الأساسي ثنائياً بين البرنامج والحكومة المضيفة أو يضم هيئات أخرى للأمم المتحدة.

27- ويقوم فحصنا لضريبة القيمة المضافة على أساس المعلومات التي جمعناها من المكاتب القطرية أثناء مراجعتنا للحسابات وعلى توافق الآراء بين المكاتب القطرية الذي توصلت إليه إدارة التمويل المركزية بالنيابة عنا. وبيين تحليلنا وجود أربعة نظم رئيسية لضريبة القيمة المضافة سارية في 96 بلداً يمارس فيها البرنامج عملياته:

- يتمتع البرنامج في 44 بلداً بالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة: *تورد السلع والخدمات للبرنامج بدون أي رسوم على ضريبة القيمة المضافة؛*

¹ <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/032/73/IMG/NR003273.pdf?OpenElement>

- يسترد البرنامج في 12 بلدا ضريبة القيمة المضافة التي دفعها: يدفع البرنامج ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات ويستردها من الحكومة المضيفة؛
- يوجد استرداد جزئي في 24 بلدا أو توجد قيود على الاسترداد؛
- لا يوجد استرداد لضريبة القيمة المضافة في خمسة بلدان؛
- لا يفرض 11 بلدا ضريبة القيمة المضافة.

28- فيما يتعلق بالبلدان التي تدفع فيها ضريبة القيمة المضافة تحمل التكاليف على المشروعات ويضاف أي استرداد لها بعد ذلك إلى حساب هذه المشروعات. ولذلك فإن أي مبلغ لا يسترد من ضريبة القيمة المضافة يبقى رسوما مفروضة على المشروعات وتمول من مساهمات الجهات المانحة. ونلاحظ أن تصميم الكشوف المالية للمشروعات الفردية لا تبين أي مبالغ محملة من ضريبة القيمة المضافة على المشروعات كما لا تبين أي أرصدة لضريبة القيمة المضافة مفروض استردادها.

29- بحثنا كيفية عمل نظام استرداد ضريبة القيمة المضافة. وتبين لنا أنه، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، بلغت قيمة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة والمنتظر استردادها 42.1 مليون دولار أمريكي. ويتعلق منها مبلغ 34.9 مليون دولار أمريكي بالمبالغ المستحقة من حكومة السودان، ومبلغ 4.3 مليون دولار أمريكي مستحق من حكومة موزامبيق، والمبلغ الباقي وقدره 2.9 مليون دولار أمريكي مستحق على 18 بلدا.

30- وفي إطار المراجعة العادية لحسابات المكاتب الإقليمية والقطرية للبرنامج قمنا في عام 2009 بمراجعة حسابات عمليات البرنامج في السودان بما في ذلك ترتيبات استرداد ضريبة القيمة المضافة. وتبين أنه تم استرداد 3.9 مليون دولار أمريكي من مجموع المبلغ المدفوع لضريبة القيمة المضافة وقدره 38.9 مليون دولار أمريكي ومن ثم لا يزال مبلغ 34.9 مليون دولار أمريكي مستحق الاسترداد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (الجدول 2). وتعهدت حكومة السودان بسداد المبلغ على أقساط انتظارا لفحص الوثائق واستبعاد أي مطالبات ترى عدم صحتها. وبناء على هذا الاتفاق يرى البرنامج أن كل مبلغ ضريبة القيمة المضافة قابل للاسترداد وسيعاد فيما بعد إلى المشروعات التي مولت مدفوعات ضريبة القيمة المضافة.

الجدول 2: ضريبة القيمة المضافة المدفوعة لحكومة السودان والمبالغ المستردة			
السنة	الضريبة بملايين الدولارات الأمريكية	المبالغ المستردة من الضريبة بملايين الدولارات الأمريكية	الرصيد المستحق في 31 ديسمبر بملايين الدولارات الأمريكية
2005 وما قبله	11.18	0.81	10.37
2006	8.47	0.83	7.65
2007	6.38	1.67	4.71
2008	6.14	0.62	5.52
2009	6.70	0	6.70
المجموع	38.87	3.93	34.95

المصدر: البرنامج، السودان

31- بالرغم من اتفاقية الحصانات والامتيازات إلا أن البرنامج يدفع ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان كما أن سدادها يتأخر في بلدان أخرى مما يمكن أن يؤدي إلى فقدان الاهتمام. ويتعين تحسين الترتيبات المستخدمة في حساب ضريبة القيمة المضافة

في البرنامج توخيا للشفافية فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة المحملة على المشروعات ومساعدة الجهات المانحة على فهم أين تذهب التكاليف التي يتكبدها.

التوصية 2: نوصي البرنامج بمراجعة اتفاقاته الأساسية مع الحكومات ذات السيادة من أجل تنفيذ اتفاقية الحصانات والامتيازات ضمانا لمنح الحصانة لدفع ضريبة القيمة المضافة.

التوصية 3: نوصي البرنامج بأن يكون أكثر نشاطا في سرعة المطالبة بسداد ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالبلدان الأخرى التي يتعين فيها تقديم مطالبات لاسترداد الضريبة. ونقترح إطلاع المجلس التنفيذي باستمرار على مستوى مطالبات السداد المستحقة.

التوصية 4: نوصي بأنه في حال سداد ضريبة القيمة المضافة، الإشارة إلى ذلك بوضوح في الكشوف المالية للمشروعات إلى جانب أي مبالغ منتظر استردادها تمكينا للجهات المانحة من رصد الموقف.

التدليس ومدفوعات الإكراميات والخسائر والمبالغ المشطوبة

32- في إطار عملية المراجعة قمنا باستعراض الخسائر الناجمة عن التدليس وغيرها من الأسباب ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة المعروفة جميعا بخسائر ومدفوعات خاصة. وترد المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع في أماكن مختلفة من الكشوف المالية. وقد استعرضنا الخسائر والمبالغ المشطوبة ورأينا أنها لا تنم عن أي خلل منهجي في الرقابة المالية داخل البرنامج (الجدول 3).

الجدول 3: خسائر البرنامج ومدفوعاته الخاصة		
2008	2009	الوصف
بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الدولارات الأمريكية	
3.1	لا يوجد	الديون المعدومة المشطوبة (المذكورة 2-3)
لا يوجد	3.3	خسائر اختلاس الأغذية (المذكورة 2-4)
11.4	9.4	خسائر الأغذية في البلدان المتلقية (المذكورة 9)
لا يوجد	1.4	خسائر المخزونات غير الغذائية (المذكورة 9)
3.9	0.1	شطب الخسائر النقدية (المذكورة 9)
0.5	1.3	السراقات والتدليس (صافية المبالغ المستردة) (المذكورة 9)
0.6	0.8	مدفوعات الإكراميات (المذكورة 9)
19.5	14.2	المجموع

مزاعم الفساد والسرقة واختلاس المعونة الغذائية: الصومال

33- في مارس/آذار 2010 قدم فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال ادعاءات بوقوع أعمال فساد وسرقة واختلاس للمعونة الغذائية في إطار عمليات البرنامج في الصومال، نقلا عن المزاعم التي نشرتها القناة الإخبارية الرابعة في المملكة المتحدة في يونيو/حزيران 2009. ونحن نتعامل مع كل مزاعم الفساد والسرقة واختلاس المعونة الغذائية بشكل جاد وقدمنا من جانبنا مشورة منفصلة إلى المجلس التنفيذي² بشأن كيفية بحث تلك المزاعم. ولفتت الفقرة 6 من بيان المديرية التنفيذية في إطار مراجعة الكشوف المالية الانتباه إلى الوضع القائم في الصومال والإجراءات التي يجري اتخاذها والمزمع أن يتخذها البرنامج.

34- وقبل تقدير الدليل المتعلق بالمزاعم التي قدمها فريق الرصد، طلب منا المجلس التنفيذي وضع مسودة اختصاصات استعراض أكثر تفصيلاً لعمليات الصومال. وكانت مشورتنا هي أن يقوم البرنامج بالآتي:

- الحصول على دليل من فريق الرصد بشأن المزاعم؛
- استعراض مدى دقة الدليل بغية تقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي؛
- تصميم وإجراء استعراض للرقابة على توزيع الأغذية في الصومال.

35- ولدى تكوين رأينا في مراجعة الكشوف المالية طلب إلينا النظر فيما إذا كانت الموارد تستخدم للأغراض المقصودة منها وأجرينا تقديراً أولياً للمزاعم وأثرها المحتمل على سلامة رأينا في مجال المراجعة. واستند بحثنا إلى العمل الذي قام به مكتب الرقابة والمراجعين التابعين لنا بما في ذلك تنفيذ أعمال الرقابة بالبرنامج في ظل ظروف تشغيلية صعبة.

36- ويجري مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً مستقلاً للرقابة التشغيلية والمالية في البرنامج عموماً. وقدر المكتب المخاطر التي يتعرض إليها برنامج الصومال بأنها مخاطر "مرتفعة" وقام في السنوات الأخيرة بعمليات مراجعة منتظمة. وتولى فريق المراجعة الخارجية رصد عمل المكتب في الصومال على مدى سنوات ولم نحدد أي جوانب ضعف مادية في أعمال الرقابة الداخلية من هذه التقارير التي قد تضلل رأي المراجعة بشأن الكشوف المالية.

37- ويشمل برنامج عملنا مراجعة كل مكتب من المكاتب الإقليمية والقطرية الأخرى في السنوات الأخيرة. ويرد موجز العمل المنجز في عام 2009 في الملحق ألف. وقد أدرجنا في كل فترة مالية عملية مراجعة واحدة على الأقل في ظل ظروف تشغيلية صعبة، كانت آخرها عملية المراجعة التي أجريت في عام 2009 في دارفور بالسودان. وتناولنا عمليات أخرى خلال الفترة المحددة لمهمتنا بما في ذلك أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (2007) وأفغانستان (2005) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2005). وقد زودتنا هذه المراجعات بمصدر للدلائل بشأن بيئة الرقابة العامة للبرنامج في مجالات العمليات هذه. وفي رأينا أن برنامجنا للزيارات خلال عام 2009 زودنا بتأكيدات مادية بشأن نفقات العمليات الميدانية التي قمنا بزيارتها.

38- واستعرضنا المزاعم المحددة التي أذاعتها القناة الإخبارية الرابعة في المملكة المتحدة والتقارير الذي أعده مكتب التفتيش والتحقيق الذي شمل هذه القضايا. واستعرضنا أيضاً مزاعم الفريق المعني بالرصد في الصومال، وتعليقات فريق الإدارة العليا للبرنامج على هذه المزاعم، والرسالة التي بعثت بها المديرية التنفيذية إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعليقا على تلك المزاعم.

² مشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن الصومال.

39- ولم نستطع تقدير أي دليل تفصيلي يؤيد هذه المزاعم وقد فهمنا أن البرنامج يجري مناقشات للتأكد من أن الأدلة قد صدرت عن فريق الرصد. ولم نحصل في هذه المرحلة على أي دليل بوجود أي خلل منهجي في الرقابة المالية بما يؤدي إلى حدوث أخطاء مادية في الحسابات السنوية. وفي غياب هذا الدليل واعتماداً على العمل الذي أداه مكتب الرقابة الذي لم يحدد أي خطأ مادي أو ضعف في أعمال الرقابة فمن رأينا أنه لا يوجد أي دليل على خطأ مادي في الكشوف المالية. غير أن الأمر يقتضي المضي في التحقيق في هذه المزاعم خلال عام 2010، مثال ذلك أن مراجعة مكتب المراجعة الداخلية حدد بالفعل بعض جوانب الضعف في توثيق عمليات الشراء وطرح توصيات بتعزيزها في المستقبل. غير أننا لا نعتبر أن ذلك يمثل ضعفاً مادياً في سياق الكشوف المالية الإجمالية للبرنامج.

التوصية 5: نوصي البرنامج بأن ينظر في المشورة الواردة في تقريرنا المنفصل وأن يحقق في المزاعم التي قدمها فريق الرصد المعني بالصومال للتأكد من الالتزام بالقواعد العادية لجمع الأدلة وتقديمها. وتعد الحقائق التفصيلية والأدلة التي تؤيد مزاعم فريق الرصد المعني بالصومال مسائل جوهرية لهذا الاستعراض، كما تعد الأساس الذي تقوم عليه تقديرات خسائر الأغذية.

تنفيذ نظام WINGSII (ونجز 2)

40- بعد قرار المجلس التنفيذي للبرنامج بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أنشأت أمانة البرنامج فريق مشروع مركزي لتحديد التغييرات الضرورية لنجاح تنفيذ هذه المعايير والإشراف عليها. وشمل التغيير إجراء تحديث شامل في النظام القائم للمحاسبة باستخدام الكمبيوتر (شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات المعروف باسم WINGS). وصممت هذه التغييرات لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحسين كفاءة وفعالية نظام العمل. وأصبح النظام المحدث يعرف باسم ونجز 2.

41- منذ بداية تنفيذ نظام ونجز 2 أصبح المجلس التنفيذي يحاط علماً باستمرار بالتقدم المحرز بما في ذلك: خفض نطاق ونجز 2، وتغيير تاريخ التنفيذ المقرر، وزيادة التكاليف المقدرة. وكانت النية الأصلية هي تنفيذ نظام ونجز 2 اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008 بتكلفة قدرها 30 مليون دولار أمريكي مع تحديث مهمة الموارد البشرية، بتكاليف قدرها 8.9 مليون دولار أمريكي على أن تنفذ في تاريخ لاحق. وفي نهاية مرحلة التحليل وفي ضوء بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تقرر ضرورة إدراج عنصر الموارد البشرية في مرحلة التنفيذ الأولى بالإضافة إلى تحديث إدارة المخزونات وتعقب السلع بتكلفة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي. ونتيجة لهذه التغييرات ارتفعت تكلفة المشروع إلى 49 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006. بعد الاتفاق عدلنا تاريخ تنفيذ ونجز 2 ليبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2009 ثم في 1 أبريل/نيسان 2009 بتكلفة تقديرية وصلت إلى 56.5 مليون دولار أمريكي.

42- وبدأ تشغيل النظام أخيراً اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2009 بتكلفة مباشرة قدرها 54.8 مليون دولار أمريكي منها 47.5 مليون دولار أمريكي تمت رسملتها كأصول غير مادية (المذكورة 2-8 من الكشوف المالية) و7.3 مليون دولار أمريكي أنفقت في عام 2009 والحسابات السابقة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

43- ونلاحظ أن التكلفة الأساسية البالغ قدرها 54.8 مليون دولار أمريكي لتشغيل ونجز 2 تقل عن الميزانية المعتمدة وقدرها 56.5 مليون دولار أمريكي (بسبب ترحيل مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لأعمال إدارة المخزون). غير أنه توجد تكاليف غير مباشرة عديدة تكبدها البرنامج عند تنفيذ النظام الجديد ولم ترد في التكاليف الكلية. مثال ذلك أن تكاليف الإدارة والموظفين، وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم تدرج إلا عندما كانت تتعلق بالكامل بتنفيذ نظام ونجز 2. وتسبب التأخر في تنفيذ نظام ونجز 2 في إتاحة تكلفة الفرصة البديلة لتشغيل الموظفين للنظام القديم بدلاً من التحول إلى النظم الجديدة الأفضل لتأدية الأعمال وصنع القرارات. وبالتالي قدرت التكاليف الكلية لنظام ونجز 2 بقيمة أقل من قيمتها ولم تحدد الإدارة بعد المبلغ الكامل لهذه التكاليف.

44- وتكبد تطوير نظام ونجز 2، ومعه الانتقال إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تكاليف كبيرة، وكما سلف وأوصينا³ أنه ينبغي للبرنامج أن يجري تقييماً لاحقاً للتنفيذ وأن ينظر في نسبة التكاليف إلى فوائد النظام الجديد. وقد فهمنا أنه سيجرى هذا التقدير خلال السنة الجارية والإبلاغ عن النتائج في السنة القادمة في إطار استعراض الأداء السنوي في عام 2010.

45- ويستخدم نظام ونجز 2 في تخطيط الموارد المؤسسية بشكل كبير والقائم على نظام التطبيقات والإجراءات (SAP) في أجهزة الحاسوب. ويشمل ذلك وحدات نموذجية للتعامل مع الأعمال الرئيسية بما في ذلك المالية، والموارد البشرية، والمشتريات، ورقابة المخزونات. وفي سياق مراجعتنا لعام 2009 أجرينا استعراضاً للجوانب المالية لنظام WINGS للنظر فقط فيما إذا كان من الضروري الحصول على رأي مراجع خارجي بشأن الكشوف المالية. وركز استعراضنا على الناحية المالية ولم يشمل إجمالي النظام بالعمق الضروري لتقديم تأكيدات عالية المستوى إلى الإدارة بأن النظام يعمل بشكل يعول عليه حسبما وضع تصميمه.

46- وبالنظر إلى أن نظام ونجز 2 أساسي للعديد من النظم والعمليات الرئيسية في البرنامج فإننا نعتقد أنه من الضروري إجراء استعراض شامل بعد فترة التنفيذ الأولى للتأكد من أن النظام يناسب الغرض منه ويلبي احتياجات العمل. وينبغي إجراء هذا الاستعراض بشكل مستقل عن فريق المشروع الذي نفذ نظام ونجز 2، حيث يمكن أن يتولى مكتب المراجعة الداخلية ذلك بالاستعانة بمراجعين متخصصين في استخدام أجهزة الكمبيوتر ممن لديهم معرفة بنظام SAP. وبالنظر إلى أهمية نظام ونجز 2 لعمليات المراجعة الخارجية ينبغي أن يرتهن توقيت ونطاق الاستعراض بالاتفاق مع خلفائنا تجنباً لأي مخاطر لازدواج الجهود وتزويدهم بأساس تقوم عليه التأكيدات نظراً لأن الفترة بين تعيينهم وبين إعداد الكشوف المالية ستكون أقل من ثمانية أشهر.

التوصية 6: نوصي، مرة أخرى، بتقدير مردودية تكاليف نظام ونجز 2 لتقدير ما إذا كان المشروع يحقق الأهداف التي وضعها البرنامج وإبلاغ المجلس التنفيذي بهذه النتائج للنظر.

التوصية 7: نوصي كذلك بإجراء تقدير كامل للبيئة الرقابية لنظام ونجز 2 بالاستعانة بأخصائيين من ذوي المهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهذه المسألة ضرورية لتقديم التأكيدات للمديرة التنفيذية حتى تطمئن إلى وجود بيئة رقابية داخلية فعالة.

³ تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام WINGS II (WFP/EB.1/2009/6-D/1)

مسائل التسيير

- 47- طوال الفترة التي شغلنا فيها منصب المراجع الخارجي للحسابات، قدمنا ملاحظات وتوصيات لمساعدة البرنامج في تطوير وتعزيز عمليات التسيير والضمانات. وعملنا على الدوام لتعزيز مكاسب التسيير السليم على مستوى المنظمة وإيجاد أنظمة فعالة للرقابة الداخلية. وهذه الآليات تعزز الإدارة المالية الفعالة، وتحقق المساءلة الواضحة وتشجع على الشفافية في استعمال الموارد. فالتسيير الجيد للمنظمة يقوم على هيكل تسيير سليم؛ وأهداف واضحة ترتبط بالأنشطة المخطط لها؛ وتركيز على إدارة المخاطر؛ وإشراف داخلي فعال، وتحديد واضح لبيئة الرقابة الداخلية.
- 48- وفي حين يواصل البرنامج تحقيق تقدم كبير في إعداد وتهذيب ترتيبات التسيير الخاصة به، يتيح تقريرنا الختامي الفرصة لإبراز بعض المجالات التي تتطلب مزيداً من التطوير والتي قد يرغب المجلس في النظر فيها.

هيكل التسيير

- 49- أنشئ برنامج الأغذية العالمي في عام 1963 باعتباره برنامجاً فرعياً مستقلاً ومشاركاً بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة⁴. وعلى الرغم من أن البرنامج كان في البداية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظمة الأغذية والزراعة، فقد ظل يوسع برنامج عمله بشكل متزايد. ويعكس هيكل التسيير للبرنامج هذا التطور، إذ يتألف مجلسه التنفيذي من 36 دولة ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (18 عضواً) ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (18 عضواً). ويعمل البرنامج في أدائه لمهامه في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة في ما يتعلق بالموافقة على الأنشطة الجديدة الكبيرة، والعمليات الميدانية تأسيساً على نهج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء.
- 50- وبحسبنا موضوع الرقابة على المسائل المالية داخل هيكل الإدارة الحالي وحددنا عدداً من الأجهزة التي يتلقى المجلس منها المشورة، وهي تشمل اللجنتين المنصوص عليهما في النظام الأساسي للبرنامج ولجنة مراجعة الحسابات، التي أنشأها المجلس التنفيذي.

الهيئات الاستشارية الخارجية

- 51- يتلقى المجلس التنفيذي المشورة من لجنين خارجيتين، الأمر الذي يعكس الهيكل التاريخي للبرنامج كبرنامج فرعي تابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. وهاتان اللجنتان هما اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.
- 52- وتتألف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أعضاء تعينهم الجمعية العامة للأمم المتحدة وتتاط بهم مهام تتعلق بالأمم المتحدة. وهي تسدي المشورة للبرنامج على أساس ما يحال إليها من مسائل تشمل الإدارة، والميزانية، ومراجعة الحسابات. وتنتظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى المسائل المتعلقة بالبرنامج من منظور الأمم المتحدة ككل، وترتبط تقاريرها بكل دورة من دورات المجلس. وتتيح هذه الترتيبات للبرنامج أن ينظر في قراراته في إطار التطورات والممارسات الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة.

⁴ النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي: المادة الثامنة – الصفة والأهلية القانونية

53- وفي المسائل ذات الصلة بالإدارة والاستراتيجية المالية، يعتمد البرنامج على مشورة لجنة المالية بمنظمة الأغذية والزراعة التي تضم ممثلين للدول الأعضاء وتجتمع رسمياً مرتين في كل عام، كما تعقد جلسات مخصصة لإسداء المشورة وتوفير المعلومات لدورات المجلس التنفيذي للبرنامج. وتستعرض اللجنة وثائق رئيسية تشمل الخطة الاستراتيجية وخطة الإدارة والمسائل التي تنشأ عن تقارير المراجعة الحسابية. وتقدم اللجنة تعليقاتها إلى المجلس التنفيذي للبرنامج استناداً إلى ما يسفر عنه فحصها للأدلة.

54- ونظراً إلى أن هياكل التسيير قد نشأت وتطورت داخل البرنامج، فإننا نرى أنه من الملائم أن يستعرض المجلس التنفيذي الدور المحدد والمسؤوليات المحددة التي تضطلع بها هذه اللجان والقيمة التي تضيفها على العملية الشاملة للتسيير وصنع القرار في البرنامج. ويتعين على المجلس أن ينظر في ما إذا كانت الترتيبات القائمة تلبّي احتياجات الأعمال المحددة للبرنامج. وكمثال على ذلك، فإن هناك ازواجاً فيما يتعلق بالمشورة المقدمة للمجلس من لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مسائل الرقابة الداخلية والمراجعة الحسابية نظراً إلى أن لدى البرنامج ترتيباته الفعالة الخاصة بلجنة مراجعة الحسابات.

لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

55- ما زالت لجنة المراجعة، في رأينا، تضطلع بولايتها في الرقابة على التسيير. وتتألف اللجنة من أعضاء يتمتعون بالاستقلال، ولديهم المعارف والخبرات اللازمة لبحث المسائل المتصلة بالإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات، والرقابة الداخلية.

56- ويشمل عمل اللجنة النظر في خطط المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات والرقابة ونواتج التقارير؛ وبيئة الرقابة الداخلية، والكشوف المالية السنوية. وترفع اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها إلى المدير التنفيذي وسنويًا إلى المجلس، وهي عنصر جوهري في هيكل التسيير. وفي فترة ولايتنا لاحظنا الفوائد التي تنتج عن هذا الفحص الدقيق ونود أن نشجع اللجنة على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في مساهمة الإدارة ومقدمي الضمانات وإسداء المشورة لهم.

57- ونرى أنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يعتمد بشكل متزايد على اللجنة في المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات. وينبغي أن يسعى المجلس التنفيذي للحصول على المشورة والتوصيات المستقلة من لجنة الخبراء هذه. ومن واقع تجربتنا في العام الماضي، نرى أن هناك مجالاً لأن يستفيد المجلس من اللجنة بالحصول على مشورتها في مسائل كالمكافأة الإضافية لمراجعي الحسابات وفيما يتعلق بمسائل الرقابة التي تستجد والمسائل المهمة كمسألة الصومال. وفي الوقت الحاضر، يتم إطلاع اللجنة على هذه المسائل كجزء من دورة الاجتماعات، ولا يمكن تحقيق الاستفادة الكاملة من خبرتها عند الحاجة إليها. وتعد هذه الاستفسارات وجلسات الإحاطة للجان مراجعة الحسابات حول هذه الأنواع من المسائل ممارسات طبيعية ومتوقعة في المنظمات الأخرى، وهي تمكن المجلس التنفيذي من الاستفادة في مداولاته من المشورة المستقلة القائمة على الخبرة.

58- ورغم أن لجنة المراجعة تعرض تقاريرها على المجلس بصفة سنوية فإننا نرى أنه يمكن أن تجري اللجنة حواراً يتسم بقدر أكبر من الطابع الرسمي والانتظام مع هيئة المكتب، وسوف يساعد ذلك اللجنة في الإحاطة بالمسائل ذات الأهمية للمجلس لكفالة إدراجها ضمن برنامج عملها.

التوصية 8: نوصي بأن يسعى المجلس التنفيذي إلى الاعتماد بشكل أكبر على لجنة مراجعة الحسابات وأن يحيط بدرجة أكبر بعملها. وعلاوة على ذلك، نوصي بأن ينظر المجلس التنفيذي في الطريقة التي يشارك بها في عمل اللجنة من خلال هيئة المكتب، لكفالة أن تحيط اللجنة إحاطة كاملة بالمسائل التي تهم المجلس؛ وأن يتوفر لدى المجلس، من خلال هذه الاجتماعات، مستوى أكبر من المعارف بشأن التأكيدات التي تقدم له.

قياس الأداء على أساس الأهداف

59- تبدأ الإدارة السليمة من رؤية واضحة للأهداف والمساءلة عن العمل على أساس قياس هذه الأهداف باستخدام آلية إبلاغ تتسم بالشفافية. وتتمثل أهداف البرنامج، في الوقت الراهن، في تقديم الدعم للحكومات وللجهود العالمية التي تبذل لكفالة حلول طويلة الأجل للتصدي العاجل للجوع. وقد حدد البرنامج خمسة أهداف استراتيجية⁵ ترتبط بـ14 غاية. وترد هذه الأهداف في الخطة الاستراتيجية 2008-2013. كما ترد هذه الغايات بتفصيل أكبر في خطة الإدارة التي تحدد ميزانية لكل فترة من فترات السنتين والتي تخضع لعملية تحديث منتظمة للمعلومات لتعكس ما يستجد من أولويات، وكان أحدث ما وصلت إليه شمولها للحالات الطارئة، مثل حالة هايتي.

60- وفي وقت مبكر من هذا العام، أوضحنا مرة أخرى، في تقريرنا عن تعزيز الإدارة المالية⁶، الحاجة إلى إنشاء رابطة واضحة بين الأهداف الاستراتيجية؛ والتنبؤ بالموارد؛ وأخيراً، كشف حساب الموارد المستهلكة في تحقيق هذه الأهداف. وتعد الأمانة إطاراً شاملاً لإدارة الأداء يشمل كلاً من إطارى الاستراتيجية ونتائج الإدارة، غير أنه تبين أن ذلك أمر يتسم بالتعقيد بسبب الطبيعة المتداخلة للأهداف الاستراتيجية.

61- وبالتأمل في توصياتنا في السنوات الماضية فإننا نرى أن البرنامج سيستفيد كثيراً من الحصول بانتظام على معلومات عن استهلاك الموارد مقابل تحقيق الأهداف. وفي رأينا أن هذا يمثل عنصراً جوهرياً في تحسين التسيير والرقابة من جانب المجلس التنفيذي، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وينبغي إيجاد التزام واضح بإطلاع المجلس على تلك المسائل.

إدارة المخاطر

62- أشار الكثير من تقاريرنا المقدمة إلى المجلس، وتقاريرنا المفصلة عن المكاتب القطرية، إلى الحاجة إلى إدارة فعالة للمخاطر. وتعد إدارة المخاطر محور التسيير الفعال لأن أصحاب المصلحة يحتاجون إلى ضمانات بأن المخاطر الرئيسية محددة، ومفهومة، وتدار بالشكل الملائم. فالأخطار المحتملة التي تترك دون إدارة يمكن أن تضر بالفعالية العملية للبرنامج، وتنتج عنها آثار على الإنجاز ومستوى التمويل المقدم من المانحين.

63- ويدرك البرنامج أهمية إدارة المخاطر، ويعمل، منذ تقديم تقريرنا عن عام 2008⁷، على إعداد نظام لتحديد وإدارة المخاطر على مستوى المنظمة. غير أننا نعتبر أنه، بالنسبة إلى منظمة تتعرض لمخاطر كبيرة كالتى يتعرض لها البرنامج، فإن التقدم المحرز في إدارة المخاطر كان بطيئاً، ونحن نرى أن هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ نظام يوفر الضمانات للمجلس.

⁵ تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)

⁶ تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)

⁷ تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)

64- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، أطلق نائب المدير التنفيذي لإدارة الموارد والمساءلة، المرحلة الأولى من مشروع لتنفيذ وتعميم إطار متكامل للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وينفذ المشروع من خلال اعتماد مشروع لجنة المنظمات الراقية وتطبيقه⁸.

65- تضم مبادئ لجنة المنظمات الراقية إطاراً من العناصر يشمل:

- بيئة الرقابة؛
- تقدير المخاطر؛
- أنشطة الرقابة؛
- المعلومات والاتصالات؛
- الرصد.

66- وترى الأمانة أن كثيراً من مبادئ لجنة المنظمات الراقية متبعة فعلاً في البرنامج حيث تنفذ إجراءات لمعالجة نقاط الضعف المعروفة، من أجل مزيد من تطوير إدارة الأداء والمخاطر، مثلاً. وترمي خطة البرنامج إلى تنفيذ مبادئ لجنة المنظمات الراقية تدريجياً. وبدأت المرحلة الثانية، وتعرف باسم برنامج تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة في عام 2009 بميزانية تنفيذ إجمالية تبلغ 3.2 ملايين دولار أمريكي. ومن المهم في رأينا أن يعمل المجلس التنفيذي على تخصيص الموارد الكافية لهذه العملية، مع اعتماد ورصد جدول زمني محدد لذلك. ويتيح إطار لجنة المنظمات الراقية فرصة حقيقية لإعداد نظام شامل للرقابة الداخلية يحسن ثقة المجلس ومن المهم أن تتحقق هذه الفوائد بأسرع ما يمكن.

67- وفي غضون ذلك، فإننا نرى أن هناك مجالاً لتحديد مخاطر الأعمال الرئيسية وجدولتها في شكل يسهل على المجلس فهم طريقة إدارة المخاطر المهمة التي تتعرض لها المنظمة وتخفيف حدتها، والبدء في العمل مع المجلس لتحديد مستوى تحمل المنظمة للمخاطر. وسوف يساعد ذلك على توفير معلومات مفيدة ستكون ضرورية في التنفيذ الفعال لمبادئ لجنة المنظمات الراقية.

التوصية 9: نوصي بأن يؤكد المجلس التنفيذي أن هناك خطة واضحة ومحددة زمنياً لدى الإدارة لتنفيذ التقييم الفعال والمنهجي للمخاطر في إطار تنفيذ مبادئ لجنة المنظمات الراقية وأن موارد كافية قد خصصت لإتاحة تنفيذها بنجاح.

الاحتفاظ بخدمة مراجعة داخلية فعالة

68- الرقابة الداخلية الفعالة هي مصدر رئيسي للضمان للمدير التنفيذي والمجلس التنفيذي، فهي تضمن أن يعمل نظام الرقابة الداخلية بفعالية. وفي منظمة تعمل في كل مكان في العالم، وفي مناطق تجمع بين الخطر والمشقة في أغلب الأحوال، تصبح جودة الضمان فيما يتعلق بمخاطر الرقابة الداخلية أمراً جوهرياً. وينعكس هذا في الموارد الضخمة المخصصة لوظيفة مكتب الرقابة، التي بلغت 11.6 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين 2008-2009.

69- يرأس مكتب الرقابة المفتش العام ويضم عنصرين: مكتب المراجعة الداخلية، الذي يضطلع ببرنامج منظم قائم على المخاطر للمراجعات في المكاتب القطرية ووحدات المقر؛ مكتب التفتيش والتحقيق الذي يضطلع بالتحقيق في الادعاءات وحالات الاشتباه في حدوث تدليس في البرنامج. ويعمل مكتب الرقابة مستقلاً عن الهيكل التشغيلي للبرنامج، ويرفع المفتش العام تقاريره مباشرة إلى المدير التنفيذي، ولجنة المراجعة، وكل سنة، إلى المجلس التنفيذي. وفي رأينا تحقق هذه الترتيبات ما نعتبره الممارسة

⁸ تقرير المراجع الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (WINGS II) (WFP/EB.1/2009/6-D/1)

المتوقعة الطبيعية التي تكفل بقاءه في المقام الأول مصدر ضمان متاحا للمدير التنفيذي، مع توفير خطوط الإبلاغ والاتصالات المباشرة مع اللجنة والمجلس حيث يكون ذلك ملائما وضروريا.

70- وعند استعراض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في إطار ترتيبات التسيير في البرنامج اعتمدنا على العمل العام الذي قمنا به في استعراض نواتج المراجعة الداخلية للنظر في الطريقة التي يمكن بها تطوير الترتيبات لدعم التسيير والرقابة. وركزنا بشكل خاص على تغطية التخطيط والمراجعة في 2009، ومتابعة التوصيات ومجال تحسين الإبلاغ عن الأداء في مكتب الرقابة.

التخطيط وتحديد الموارد ونطاق المراجعة في 2009

71- في ديسمبر/كانون الأول 2008 أعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خطة لمراجعة التكاليف الخاصة لعام 2009. وصممت الخطة بحيث تقدم الرأي في عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والتسيير في البرنامج. وفي إعداد هذه الخطة، اضطلع مكتب الداخلية بتقدير للمخاطر ومناقشات مع الإدارة العليا لإعداد تقدير لاحتياجات المراجعة. وصنفت مجالات المخاطر الرئيسية التي حددها تقدير احتياجات المراجعة كمخاطر مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة، مع معالجة المخاطر المرتفعة كل سنة، والمخاطر المتوسطة في دورة تستغرق عامين، والمخاطر المنخفضة كل ثلاثة أعوام.

72- خطط مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لإجراء خمس وعشرين مراجعة للأنظمة التي تخلص من تكنولوجيا المعلومات (20 في المكاتب الميدانية و5 في وحدات أعمال في المقر) بما فيها 18 مرتفعة المخاطر، و23 عملية متوسطة المخاطر، وعملية واحدة منخفضة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، قدرت عمليات تكنولوجيا المعلومات باعتبارها تنطوي على مخاطرة أصيلة وأعدت الخطط للاضطلاع بثماني مراجعات في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبذلك وصل مجموع المراجعات في عام 2009 إلى 33 مراجعة. وقدرت تكلفة الخطة بمبلغ 4.9 ملايين دولار أمريكي في حاجة إلى 21 موظفا لتنفيذها، أي ما يعادل 150 000 دولار أمريكي لكل استعراض على أساس نصف موظف في السنة. ونظرت لجنة المراجعة في الخطة ووافقت عليها في يناير/كانون الثاني 2009.

73- وبيّن التقرير السنوي للمفتش العام أنه قد تم تنفيذ 20 مراجعة في 2009، تمثل 67 في المائة من العمل المخطط له. وتشعر بالقلق لأن تنفيذ هذه الخطة تأثر بالنقص في الموظفين، الأمر الذي أدى إلى تأخيرات وقصور في النواتج بالقياس إلى الخطة. ونحن ندرك أن المفتش العام لديه صلاحية تعيين الموظفين المهرة اللازمين ونعتقد بعدم ضرورة التعاقد من الباطن مع مؤسسة مراجعة أخرى لتنفيذ المهام.

74- وفي رأينا أنه ينبغي إيلاء عناية أكبر لاستكمال النقص في الموظفين بالتعاقد من الخارج لتقديم خدمات المراجعة، بناء على تسليم نواتج محددة. وبالنظر إلى الحاجة إلى العمق الكافي للخبرة الفنية والتزامات التدريب الحالية الكبيرة، فإنه يتعين النظر في التعاقد من الخارج لتنفيذ أعمال المراجعة لمعالجة حالات النقص حال ظهورها. وكما سبق أن ذكرنا، فإنه بالنظر إلى أهمية نظام ونجز 2 للبرنامج، فمن المهم أن تتوفر لمكتب الرقابة مهارات المراجعة اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات التي ستكون ذات أهمية كبيرة في تقديم الضمانات في السنوات المقبلة، وأفضل ما يمكن عمله هو التعاقد عليها من الخارج.

75- وعند تنفيذ عملنا نستعرض نواتج المراجعة الداخلية لتقدير مدى استيفائها للمعايير المهنية الثابتة لممارسة المراجعة الداخلية، كمعايير معهد المراجعين الداخليين للحسابات. وأوصي معهد المراجعين الداخليين للحسابات بإجراء مراجعة خارجية لمهام

المراجعة الداخلية للحسابات على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات (أجري آخر هذه المراجعات في 2006). وكان رد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على ذلك إيجابياً حيث خطط لإجراء استعراض آخر في عام 2011 وإجراء تقييم ذاتي في عام 2010.

تنفيذ التوصيات: إحداهن تغيير إيجابي

76- في نهاية كل مهمة من هذه المهام يصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقريراً يتفق عليه مع الإدارة. ويشمل التقرير أي توصيات تصدر وتحلل وفقاً لأولوية المخاطرة، ويستعرض مكتب المراجعة الداخلية تنفيذ التوصيات، وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 كانت هناك 20 توصية بشأن مخاطر مرتفعة و564 توصية بشأن مخاطر متوسطة تنتظر التنفيذ. وبلغ عدد التوصيات منذ عام 2008 وما قبله 489 توصية.

77- وعقب المناقشات أوصت لجنة المراجعة باتخاذ إجراءات عاجلة لاتخاذ قرار بشأن التوصيات ذات الصلة بالمخاطر المرتفعة و المخاطر المتوسطة. وقد منحت اللجنة المراجعة آراءنا ومفادها أننا نشعر بأن ثمة حاجة إلى ترشيد هذه التوصيات حتى تركز الإدارة في عملها على تلك التي تتسم بطبيعة أكثر أهمية وإعداد شكل يمكن أن تستعمله لجنة المراجعة لمتابعة التقدم في تنفيذ التوصيات الرئيسية. وننصح بأن يكون التركيز عند إعداد آلية لعمل ذلك، وهو ما يجري في الوقت الراهن، على تحديد الأولويات وألا يصبح عملاً بيروقراطياً على نحو غير ملائم.

قياس أداء مكتب المراجعة الداخلية

78- نعتقد أنه من المهم النظر في إعداد عدد من التدابير لكفالة النظر على النحو الملائم في أداء مكتب الرقابة. وينبغي أن ينظر المفتش العام في إعداد وسائل القياس الرئيسية للإبلاغ لبيان قيمة عمل مكتب الرقابة والاتفاق عليها مع المدير التنفيذي ولجنة المراجعة. ويمكن، في المستقبل، أن تدرج هذه في التقرير السنوي المقدم من المفتش العام للمجلس التنفيذي وأن تشمل:

- مستوى الموظفين المؤهلين مهنيًا؛
- النسبة المئوية للنظم ذات المخاطرة المرتفعة التي يتم استعراضها في العام؛
- معدل الموافقة على التوصيات وتنفيذها؛
- التكلفة لكل مراجعة؛
- المكاسب من حيث الكفاءة والأموال التي تم توفيرها نتيجة للمراجعات.

التوصية 10: نوصي بأن يعزز المفتش العام، بدعم من لجنة مراجعة الحسابات، فعالية وأثر مكتب الرقابة من خلال:

- < كفاءة استكمال عدد الموظفين ذوي المهارة المهنية والنظر أيضا عند الضرورة في الاستعانة بالخبرات الخارجية لسد الفجوات في الموارد أو إسناد تكاليفات مراجعة محددة، لاسيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات؛
- < تحسين التركيز على تحديد الأولويات وتصفية التوصيات المتعلقة بإعداد شكل لرصد تنفيذ أهم هذه التوصيات؛
- < إعداد وسائل لقياس الأداء تبين الجودة والأثر على أن تدرج هذه الوسائل في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية.

بيان عن الرقابة الداخلية

79- مع تطوير مبادئ لجنة المنظمات الراعية فإن البرنامج يعطف على وضع إطار معزز للرقابة الداخلية. وفي رأينا أن ذلك يوفر الوقت الملائم للنظر في إعداد بيان واضح عن الرقابة الداخلية، يقوم على أساس هذا الإطار والمصادر الأخرى للضمانات المتاحة للبرنامج. ويعد بيان الرقابة الداخلية وثيقة مساهلة عامة تصف فعالية وسائل الرقابة الداخلية داخل منظمة ما. ويدرج كجزء من الكشوف المالية المراجعة ويعد نشره الآن أفضل ممارسة للقطاعين العام والخاص. ويوقع عليه المدير التنفيذي للمنظمة شخصيا.

80- ومن المهم أن يتمكن البرنامج من إثبات أن الموارد المقدمة له تخضع للرقابة والإدارة الفعاليتين، ويحتاج المانحون للثقة بأن نظام الرقابة الداخلية على القدر الكافي من الجودة ويتناسب مع مخاطر الإخفاق. ويمكن أن يوفر بيان الرقابة الداخلية آلية تحقق الشفافية في الإبلاغ عن ذلك وفي سجل تقدير المدير التنفيذي للرقابة الداخلية. كما يمكن أن يتيح الفرصة لعرض المسائل المستجدة والتي تؤثر في بيئة الرقابة، وأن يوضح بالتفصيل التدابير المتخذة لتحسين وسائل الرقابة.

81- ويتضمن بيان الرقابة الداخلية، عادة، عددا من البيانات والإيضاحات الرئيسية، وتوفر كلها المعلومات الرئيسية المتعلقة بالمساءلة والرعاية بطريقة شفافة تمكن المجلس من الرقابة. ومن الشائع جدا أن تشمل هذه المجالات عادة:

- مجال المسؤولية، ويحدد مسؤولية المدير التنفيذي عن المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛
- الغرض من نظام الرقابة الداخلية، ويشرح أنه مصمم لإدارة خطر إخفاق الرقابة على مدار العام؛
- القدرة على معالجة الخطر، وبيان مدى تجهيز المنظمة لإدارة حالات المخاطر المتغيرة؛
- المخاطر وإطار الرقابة، ويصف العناصر الرئيسية لإطار الرقابة واستراتيجية إدارة المخاطر؛
- استعراض الفعالية، وتحديد الضمانات التي تم الحصول عليها عند صياغة النتائج؛
- مواطن الضعف في الرقابة، والإجراءات المتخذة لمعالجتها.

82- وتقع المسؤولية الرئيسية عن إعداد بيان الرقابة الداخلية على عاتق المدير التنفيذي، بناء على ضمانات ودعم من أعضاء الإدارة العليا. ويضطلع مكتب الرقابة بدور مهم في تمكين المدير التنفيذي من تكوين استنتاج شامل، وذلك بتقديم تقييم مستقل عن بيئة الرقابة. كما تقوم لجنة المراجعة بدور رئيسي في إعداد بيان الرقابة الداخلية وذلك بتقييم مستوى الضمانات التي تم الحصول عليها دعما للبيان وبإسداء المشورة في أي مسائل تحتاج إلى إشارات مرجعية داخل بيان الرقابة.

- 83- ولا يوجد شرط إلزامي، سواء بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو بموجب معايير الإبلاغ المتبعة في البرنامج في الوقت الراهن، بإعداد بيان للرقابة الداخلية. ولا يطلب أيضا من المراجع الخارجي للحسابات إبداء رأي محدد في بيان الرقابة الداخلية رغم أننا نبلغ عادة عن أي تعارض مادي بين البيان وتقديرنا الخاص لبيئة الرقابة الداخلية.
- 84- ويعد بيان الرقابة الداخلية وسيلة فعالة حتى يظل البرنامج مسؤولا أمام المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة الآخرين عن الأموال الموضوعة تحت تصرفه. وفي رأينا أنه ستكون خطوة إيجابية للغاية لو أن البرنامج يصدر بيان رقابة داخلية وأن ذلك سيتسق مع التدابير الأخرى المتخذة لتعزيز ترتيبات التسيير والرقابة.

التوصية 11: نوصي بأن يصدر البرنامج بيانا بشأن الرقابة الداخلية وأن ينفذ ذلك جنبا إلى جنب مع مبادئ لجنة المنظمات الراحية، تأسيسا على مقارنة الضمانات الكافية المقدمة من الإدارة العليا ومكتب الرقابة للتأكد من أن وسائل الرقابة الداخلية تعمل بفعالية.

شكر وتقدير

- 85- نود أن نسجل تقديرنا لما أبداه المدير التنفيذي وموظفو البرنامج في المقر وفي مختلف أنحاء العالم من تعاون ومساعدة خلال عملية مراجعة الحسابات. كما نود أن نغتنم الفرصة لنتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ثقتهم فينا أثناء فترة ولايتنا.
- 86- ومع انتهاء فترة ولايتنا نستطيع التأكيد على أننا سوف نتبع متطلبات مجموعة المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتقال ترتيبات المراجعة الخارجية، كما سنتقيد بالبروتوكول المتفق عليه، مع من يخلفوننا.

التوقيع على النسخة الأصلية

Amyas CE Morse

المراقب المالي والمراجع العام في المملكة المتحدة
المراجع الخارجي للحسابات

الملحق ألف: برنامج عمل المراجع الخارجي للحسابات

عرضنا برنامج عملنا للعام 2009⁹ على دورة المجلس التنفيذي للبرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008 بعد التشاور مع لجنة مراجعة الحسابات والأمانة. واضطلعنا في وقت لاحق بعمل إضافي شمل تقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول اختصاصات لجنة المراجعة في البرنامج (فبراير/شباط 2009) وحول الطريقة التي ينبغي اتباعها في استعراض ادعاءات فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال (أبريل/نيسان 2010). وترد في الجدول 4 الموضوعات المشمولة بتقارير مراجعتنا المقدمة إلى المجلس.

الجدول 4: تقارير المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة في 2009 و2010
مشورة حول اختصاصات لجنة المراجعة في البرنامج ¹⁰ (فبراير/شباط 2009)
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وشبكة البرنامج ونظامه العالمي ونجز 2 (WINGS II) ¹¹ (فبراير/شباط 2009)
تقرير المراجع الخارجي ورأيه في الكشوف المالية لعام 2008 ¹² (يونيو/حزيران 2009)
تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن المكتب القطري للبرنامج في أوغندا ¹³ (فبراير/شباط 2010)
تقرير المراجع الخارجي عن الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية ¹⁴ (فبراير/شباط 2010)
مشورة للمجلس التنفيذي - الصومال ¹⁵ (أبريل/نيسان 2010)
رأي المراجع الخارجي وتقريره عن الكشوف المالية لعام 2009 ¹⁶ (مايو/أيار 2010)

وتشمل مراجعتنا الخارجية زيارات لهيئات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويرد أدناه موجز للأعمال التي تم الاضطلاع بها في عام 2009. وقمنا في كل زيارة باستعراض عمل وسائل الرقابة المالية، وقمنا باختبار مستقل للإجراءات، وقدرنا تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام ونجز 2. وبعد كل زيارة قدمنا خطابات إدارية للمدير الإقليمي أو القطري تتضمن النتائج التي توصلنا إليها وتوصياتنا. وقدمت للأمانة نسخ من هذه الخطابات الإدارية.

عمل المراجعة الخارجية للحسابات في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	
المكاتب الإقليمية	المكاتب القطرية
السودان (أغسطس/آب 2009)	أوغندا (أكتوبر/تشرين الأول 2009)
السنغال (نوفمبر/تشرين الثاني 2009)	بوركينافاسو (نوفمبر/تشرين الثاني 2009)

⁹ WFP/EB.2/2008/5-B/1/Add.1

¹⁰ WFP/EB.1/2009/6-B/1

¹¹ WFP/EB.1/2009/6-D/1

¹² WFP/EB.A/2008/6-A/

¹³ WFP/EB.1/2010/6-D/1

¹⁴ WFP/EB.1/2010/6-E/1

¹⁵ WFP Executive Board, June 2010

¹⁶ WFP/EB.A/2009/6-A/1